الأمم المتحدة

A/S-24/PV.3

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٣**
الثلاثاء، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ثيو بن غوريراب . . . . . (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(ب) مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد مارك فورني مولني، رئيس وزراء إمارة أندورا.

السيد فورني مولني (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): في آذار/مارس ١٩٩٥، بعد ما أصبحت رئيسا لحكومة أندورا ببضعة أشهر، ذهبت إلى كوبنهاغن لحضور أول المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وتشارك فيها بلادي. فدستور عام ١٩٩٣ الذي مكّن أندورا من أن تُصبح جزءا من الأمم المتحدة وأن تصبح عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، ينص في ديباجته على عزم الدولة على التضامن مع القضايا المشتركة الكبرى للبشرية، وما من قضية بينها أهم من قضية تنمية الشعوب.

وعندما نجتمع في الأمم المتحدة، هنا في جنيف وفي نيويورك، وسط الازدهار الذي تشهده بلدان الغرب حاليا، نتكلم عن الفقر وعدم توفر الفرص في كثير من أنحاء العالم، ومع ذلك يبدو أننا لا نفهم ماذا يعني ذلك. فثمة بلايين من الناس، في عالم الحضارة والتكنولوجيا هذا، لا تتوفر لديهم بعد إمكانية الوصول إلى الضرورات الأساسية المتمثلة في الصحة والتغذية والتعليم والانصهار الاجتماعي والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وكم تعوزنا البصيرة في هذه الألفية الجديدة، نحن الذين لا نعرف سوى الكلام، وتكديس الإحصاءات والإعراب عن الأسف، دون إيجاد أية حلول لأشد الناس حرمانا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60194 (A)

ونحن كبشر نستطيع أن نرسم ونبني مستقبلا أفضل، إلا أننا نمضي ببطء شديد نحو القضاء على الفقر المادي والروحي في جزء كبير من كوكبنا. وتكون المفارقة أكثر مدعاة للدهشة في وقت يستدعي فيه الازدهار الاقتصادي تقاسما للموارد على نحو أكثر عدلا. ولقد انتصرت إيديولوجيا التحرير في القرن الماضي، وإنني أؤيد تأييدا راسخا جدا الحافز الفعال الذي يولده اقتصاد السوق المُفضي إلى الطموحات المشروعة لإحراز التقدم. ولكن إذا أردنا أن نكون مخلصين لمبادئ إعلان عام ١٩٤٨، فلا يسع الدول أن تسمح بتجاهلها وبأن يقتصر دورها على مجرد مراقبة تطور الأسواق. فعلى الصعيد الداخلي، يجب أن تكفل الدولة تحقيق نتائج إيجابية لجميع مواطنيها؛ وعلى الصعيد الخارجي، يجب أن تكفل بألا تعمل العولمة على إثراء البعض على حساب البعض الآخر، بل أن يزداد رفاه جميع الناس.

ومن السهل أن نتكلم ولكن من الصعب أن نفعل. وعندما أتكلم عن المسؤولية أو المساءلة، فإنني أوجه كلامي إلى المجردين من المبادئ الخلقية الذين يستفيدون على نحو فاسد من تضامن الآخرين مع شعوبهم. وإنني أوجه كلامي إلى الديكتاتوريين، وإلى الديمقراطيين المزيفين، وإلى الأوتوقراطيين الذين تؤدي أنانيتهم إلى أسر أرواح الناس بأسرهم. وإنني أخاطب أيضا أولئك الذين يثرون إثراء فاحشا بسبب الفقر الذي يعيشه مواطنوهم، والذين يستحقون أن نلومهم كل اللوم. وهؤلاء الناس موجودون في كل دولة، غنية أو فقيرة، شمالية أو جنوبية.

والتضامن الذي أشير إليه هو تضامن أغنى الدول مع أفقر الدول: أي الالتزام الشهير بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، والقليلون منا وفوا بهذا الالتزام؛ ووضع قواعد اقتصادية نزيهة للبلدان النامية أيضا؛ والتعاون في كل مجال اجتماعي، عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرة والتجربة؛ والمشاركة في مشاريع تتعلق بالبيئة، وهي حقا مسالة عالمية.

والتضامن ليس امتيازا لأغنى البلدان وحدها، مثلما تبين لنا من الآثار الحميدة للتعاون بين الجنوب والجنوب. فجميع الدول معنية بالسعي إلى تحقيق التضامن وتحمل المسؤولية المفضية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

هذا موجز لما حاولنا أن نرسخه قبل خمس سنوات في كوبنهاغن عن طريق وضع أهداف والتزامات لجميع الدول وهو ما يجب أن نحلله اليوم. وأندورا، من مركزها المتواضع بوصفها دولة صغيرة وغير ساحلية تقع بين الأودية الأوروبية لجبال البيرينيه، لا تحاول أن تلقن أحدا درسا. لقد أحرزنا تقدما اقتصاديا في السنوات الخمس الماضية. ويتعين علينا أن نتصدى مع جيراننا في القارة الأوروبية للتحدي المتمثل في كفالة ازدهارنا. وقد ركزنا في كوبنهاغن على وضع التزام يؤكد الدور الرئيسي للشباب في الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية. وأندورا اقترحت ووضعت الالتزام ٤، الفقرة (ح) من الإعلان بغية:

> ”الاعتراف بإسهام الناس من جميع الأعمار والتشجيع عليه، لأن في ذلك أهمية حيوية لبناء مجتمع متجانس، ولتعزيز الحوار بين الأجيال في جميع أجزاء المجتمع“.

وهذا الالتزام ذو نفحة أندورية، لأنه جاء من بلد فيه نسبة كبيرة من الشباب. فهو يعترف بإسهام مختلف الأعمار، ولا سيما الشباب والمسنون، في تحقيق أهداف الدمج الاجتماعي.

والهجرة من الأرياف هي شيء نراه في العديد من البلدان النامية، مما يتسبب في مدن كبيرة، ويستأصل أسرا تقليدية من جذورها، ويُبعد أجيالا بعضها عن بعض فيقل الاتصال بينها الآن. وهذا يُسبب مشكلة خطيرة بالنسبة

للتكامل الاجتماعي ويسبب التهميش أيضا. وهذا التهميش يُفضي في كثير من الأحيان إلى البطالة في صفوف الشباب، ويصبح حلقة مفرغة. ونحاول في أندورا وضع سياسة متماسكة للشباب تُعزز التكامل وتؤكد بشدة على التعليم، ومعرفة لغات وثقافات البلدان المجاورة واللغات المنتشرة على نطاق عالمي، ووضع إطار لجعل الشباب مواطنين ناشطين. ونحن عاكفون على وضع أول دراسة اجتماعية عن الشباب الأندوري ترمي إلى رسم سياسة فعالة للشباب.

ونتيجة لمؤتمر كوبنهاغن، أخذ الإنسان يُصبح من جديد محورا ومركزا لنظريات التنمية. وإننا نتعهد بوضع حد للفقر، وبتعزيز العمالة الكاملة والمثمرة، وبتوطيد التكامل الاجتماعي بغية بناء مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع. ونحن لم نبدأ العمل إلا قبل خمس سنوات. وفي أندورا نزيد كل عام تبرعاتنا إلى الأمم المتحدة في سبيل التنمية، وسنفعل ذلك مجددا.

والقارة الأفريقية ما زالت تُعاني من مرض الإيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والدين الخارجي، والصراعات المسلحة، والصعوبات التي تواجه تعزيز حكم القانون. أما احترام حقوق الإنسان والديمقراطية فغير شائعين بعد في العديد من أنحاء العالم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسخر نفوذه ليكفل أن تصبح المجتمعات التي يتركز فيها البشر – والتي يسود فيها احترام الآخرين ويُنتخب فيها الممثلون الشعبيون بحرية – هي القاعدة. وفي ميادين كثيرة سوف تعطي العملية الديمقراطية قوة جديدة للمجتمع المدني، مما يعد العنصر الرئيسي في صياغة سياسات واقعية للتنمية الاجتماعية.

ومنذ أسبوعين عقد في نيويورك اجتماع بيجين+٥ لكي يستعرض التقدم المحرز بشأن النهوض بالمرأة منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥. واشتركت أندورا في ذلك المؤتمر، وتضمن وفدها الكبير ممثلين حكوميين ومنظمات غير حكومية. وأصبح واضحا في اجتماع بيجين+٥ أن المرأة تمثل عنصرا رئيسيا في المجتمع في البلدان النامية. ويعد الائتمان الصغير، الذي يمكن المرأة في البلدان النامية من بدء أعمال تجارية صغيرة، مثلا لحل ناجح يعطي المرأة الوسيلة والقوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ومن الواضح أن تنمية البلدان الفقيرة لا يمكن أن تتم بدون مشاركة المرأة، أو، من أجل تلك المسألة، بدون مشاركة أي عضو في المجتمع، صغيرا كان أو كبيرا. ويجب إشراك جميع المجتمع المدني. ويجب أن يضمن قادة البلدان النامية وجود حكم جيد وخال من الفساد، ويجب أن تهيئ حكومات العالم الإطار المالي والتجاري السليم للتنمية.

وفي سياتل في العام الماضي، أبرز اجتماع منظمة التجارة العالمية بالتأكيد عناوين رئيسية. فقد اجتمع هناك كثير من أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للإعراب عن عدم ارتياحهم للنظم التجارية العالمية التي لا تراعي أهداف التنمية الاجتماعية. ويجب على المنظمات الاقتصادية الدولية الرئيسية أن تقيم دورها في هذا الجهد الجماعي، ويجب أن تكون لدى دولها الأعضاء الشجاعة بحيث لا تختبئ وراء الشعارات ومعالجة المسائل الصعبة عند الضرورة.

ويقف شعب أندورا مشاركا في قضية التنمية الاجتماعية، القريبة جدا من قلوبنا. وهذه رسالته التي أنقلها إلى الجمعية اليوم فبعد كوبنهاغن لا يمكننا قط أن نبقى مرة أخرى محايدين لمعاناة هذا القدر من البشر. ونحن نعلم ماهية المشاكل، ونؤمن بإمكانية العثور على حلول لها. وكل ما تحتاجه هي الشجاعة، على مدى العقود القليلة المقبلة، للقضاء على أهوال الفقر الذي يجرح بقدر كبير جسم البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالانكليزية) يسرني أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني لحكومة وشعب سويسرا على الترحيب الحار والترتيبات الممتازة والضيافة الكريمة جدا المقدمة لي ولوفدي منذ وصولنا إلى جنيف هذه المدينة الجميلة المجاورة للبحيرة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وموظفيه في الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية الجيدة لهذه القمة الاستثنائية الهامة.

وتؤمن مملكة سوازيلند بأن لاجتماع القمة هذا أعلى أولوية بالنسبة للأمم المتحدة، ويتابع شعبنا وقائع الاجتماع باهتمام عظيم وتوقعات عالية.

لقد أرست قمة كوبنهاغن الأساس لعهد جديد من التزام الدول الأعضاء بالتصدي للتحديات الاجتماعية التي تواجهنا جميعا، بروح من التعاون والمشاركة العالمية.

ونحن نرحب بفرصة انعقاد هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض تقدمنا، ولا سيما بالنسبة للالتزامات العشرة، والاتفاق على السبل التي نستطيع بها التعجيل بمعدل الحركة في الميادين الرئيسية، وتحديد القضايا التي تهدد بتقويض أفضل جهودنا التي بذلناها حتى الآن، لأنه من الواضح للجميع أننا في العالم النامي لا نمارس بعد الفوائد التي تحدثنا عنها في كوبنهاغن وإننا في خطر من إضاعة إمكانية النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات نتيجة لعدم المساواة في العولمة.

وأود أن أثير عددا من القضايا المرتبطة بأهداف القمة الاجتماعية والتي تؤثر تأثيرا مباشرا في جهودنا في مملكة سوازيلند لتلبية الأهداف الإنمائية ذات الأولوية لشعبنا.

والقضية الأولى هي مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية. فمنذ كوبنهاغن عانت مملكة سوازيلند من انخفاض كبير في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما من حيث الدعم الثنائي. ورغم التسليم بأن القليل من البلدان المتقدمة قد أوفت بالفعل بالهدف المتفق عليه، فإنني أحث البلدان الأخرى على الوفاء بالتزاماتها والإبقاء على تقديم المساعدات الثنائية للبرامج الحيوية.

وثمة قضية أخرى تتعلق بسداد الديون. وتؤيد مملكة سوازيلند تماما مبادرة الإعفاء من الديون في البلدان التي تحتاج إلى ذلك بقدر كبير. ولكننا نعتقد في الوقت ذاته بأنه ينبغي دعم من استطاع منا أن يفلت حتى الآن من فخ الديون، بتقديم القروض التساهلية للمشاريع الإنمائية الجديرة وذلك لمساعدتنا على المحافظة على التقدم الذي نحرزه.

ومن جانبنا، ورغم قيود الموارد، أحرزت مملكة سوازيلند تقدما كبيرا في عدد من المجالات الرئيسية لبرنامج عمل كوبنهاغن. ونحن نواصل وضع شعبنا في مركز جميع سياساتنا الوطنية بإشراكه مباشرة في عملية صنع القرار في المملكة. والواقع أن جميع أولوياتنا الإنمائية الوطنية تدفعها رغبات الناس أنفسهم من خلال عملية متواصلة من المشاورات.

ولقد أنهينا القرن الماضي بشن استراتيجية إنمائية للدولة تقوم على توصيات الشعب التي ترسي الأولويات للأعمال الحكومية في السنوات الخمس والعشرين القادمة. وتتفق الوثيقة تماما مع روح ونص التزامات كوبنهاغن، وهي الأساس لجميع الدعم الوارد من شركائنا الإنمائيين.

إن التخفيف من حدة الفقر، مع التركيز الخاص على الصحة والتعليم، ينبغي أن تظل أولويتنا من حيث التحويل والإجراءات الحكومية. كما أنشأنا وحدة لنوع الجنس

للإشراف على تقدمنا الحقيقي في هدفنا لتحقيق كامل قدرات نسائنا في التنمية.

ويقع إيجاد العمالة في مركز جهودنا الإنمائية، بإنشاء وكالة لتشجيع الاستثمارات، وبوضع التشريع والحوافز في محلها لمساعدتنا في غرس الكرامة والأمن في حياة كل أبناء شعبنا الذين يعيشون بلا عمل.

وكضحايا للاتجاه العالمي لتخفيض الاستثمارات المباشرة الأجنبية، نحتاج إلى دعم دولي وشركاء في جهودنا للاستثمار في مستقبلنا عن طريق البدء بمشاريع كبيرة الحجم في السياحة والتجارة الزراعية، والصناعات التحويلية والبنية الأساسية.

وتتعلق نقطتي النهائية بأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويمثل الإيدز الآن أكبر تهديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمملكة سوازيلند، وترغمنا آثاره الآن على تحويل الأموال من أولويات إنمائية أخرى في محاولة للحيلولة دون توسعه.

ويبين التحليل الذي قمنا به، أننا إذا لم نتخذ إجراء عاجلا، فسوف نفقد نسبة تصل إلى ٢٢ في المائة من سكاننا في السنوات العشر القادمة، الأمر الذي سيكون له بالغ التأثير على اقتصادنا ورفاهية شعبنا الاجتماعية. ونعتقد أن الكلمات وحدها لا تعني شيئا ما لم يتبعها التزام حقيقي من جانب جميع الأعضاء لحل هذه الأزمة.

وثمة حاجة، قبل كل شيء، إلى تمويل برامج التعليم والرعاية للعالم النامي، فضلا عن توفير الأدوية بأسعار تكون في المتناول وعمل الترتيبات من أجل تبادل المعلومات والخبرات. نحن أبناء سوازيلند لدينا الإرادة ووضعنا استراتيجية لاحتواء الكارثة، ومن المأمول أن نعكس نمط العدوى، ولكننا لن نستطيع القيام بذلك بمفردنا. ومن شأن إصدار الدورة الاستثنائية المعنية بأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لبيان قوي أن يساعد بالتأكيد؛ ولكن الأهم من كل شيء، أننا نحتاج إلى اتخاذ جميع الدول الأعضاء إجراءات مباشرة وعاجلة.

وثمة أثر من الآثار الرئيسية المناوئة لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يؤثر على رفاهية أطفالنا. وبما أن التأثيرات السلبية المترتبة عليها تؤثر بصورة متزايدة في حياتنا اليومية، أدركنا أن أولادنا يتعرضون لخطر فقدان القيم الأخلاقية التي تشمل معنى الهوية والانضباط وهي القيم التي تصبغهم بصبغة السوازيلنديين الفريدة وتساعد في حمايتهم من أخطار العالم الحديث الكثيرة. ونأمل في أن نتلقى دعما دوليا كبيرا من أجل أن تتخذ مبادرة جديدة كي نسترجع القيم التي استرشد بها آباؤنا في تربية أطفالهم بطريقة مسؤولة والتي نأمل في أن تغرس في شبابنا الحس بالإيمان والفخر.

وترى مملكة سوازيلند أن الالتزامات التي قُطعت في كوبنهاغن تمثل أفضل أمل من أجل تحسين معايير الرفاهية الاجتماعية في أرجاء العالم. إلا أن عدم إحراز تقدم منذ ذلك الحين، وهذا أمر مُخيب للآمال، يبين بوضوح الحاجة إلى اتباع نهج جديد، مع التزام جميع الدول الأعضاء على نحو أقوى، بروح ملؤها الرغبة في معالجة القضايا ذات الأولوية معالجة حقيقية. الكلمات فقط لن تساعد شعبنا. لتكن جنيف ٢٠٠٠، قبل كل شيء، عاملا حفازا على اتخاذ إجراءات لا مجرد ترديد آخر للكلمات. العالم كله يراقب وشعبنا يتوقع النتائج وهو جدير بها: ولا ينبغي لنا أن نُخيب أمله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس مملكة سوازيلند على بيانه.

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به فخامة السيد ماثياس سينامينياي، نائب رئيس جمهورية بوروندي.

السيد **سينامينياي** (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، أستهل كلمتي بتهنئة السيد ثيو – بن غوريراب على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للحكومة السويسرية وولاية جنيف لموافقتهما على استضافة هذه الدورة، وأهنئ المنظِّمين الذين نظموا هذه الدورة كي يتسنى لنا أن نجتمع بشأن موضوع التنمية الاجتماعية الشائك وقدموا لنا وثائق ذات نوعية عالية جدا.

ويوضح لنا التقرير عن تنفيذ توصيات مؤتمر القمة في كوبنهاغن، بالرغم من بعض التقدم المحرز سعيا لتخفيف حدة الفقر، وتشجيع العمالة وتحسين التكامل الاجتماعي، أن كثيرا من البلدان النامية قد واجهت قيودا عديدة هيكلية وبسبب الظروف الحالية، على حد سواء. لقد زاد سوء حالة عدم التوازن بين أقل البلدان نموا والبلدان الغنية، مما يعرض للخطر متابعة الالتزامات من أجل التضامن والشراكة التي عُقدت في كوبنهاغن. وما تزال أفريقيا، بصورة عامة، ومنطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، بصفة خاصة، تواجه حتى الآن صعوبات بصدد تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان والمجتمعات المحلية. ولقد شهد بعض البلدان، بما فيها بوروندي، التي أتشرف بتمثيلها هنا، خلال السنوات القليلة الماضية، أزمات وحالات خطيرة من عدم الاستقرار الاجتماعي – السياسي مما أدى إلى زيادة الفقر سوءا في المناطق الحضرية والريفية، على حد سواء.

وفي بلدي أدت الأزمة إلى تردي الحالة الاجتماعية – الاقتصادية التي كانت بالفعل محفوفة بالمخاطر، بسبب الضغط الديمغرافي الكبير على الأرض الصالحة للزراعة وارتفاع مستوى الأمية، ناهيكم عن وباء الإيدز، الذي يؤثر على السكان النشطين والمتعلمين. وبالرغم من هذه الصعوبات، بذلت حكومة بوروندي جهودا جادة للغاية لتنفيذ برنامج العمل الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولقد تحققت نتائج تدعو إلى التشجيع، لا سيما في قطاعَي التعليم والصحة العامة، حيث أخذت المؤشرات الاجتماعية التي كانت قد ساءت إلى حد كبير، طريقها إلى العودة ببطء إلى المستويات التي كانت عندها قبل الأزمة. واتُّخذت أيضا إجراءات عديدة لإعادة تأهيل الأشخاص المتأثرين، لتعزيز القطاع الخاص ومن أجل النهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا.

ولكي تكسر بوروندي حلقة العنف، التزمت بعملية سلام من خلال إجراء حوار ومفاوضات محلية مع المجموعات المسلحة وجميع القوى السياسية والاجتماعية في البلد. وتجري هذه المفاوضات في أروشا بتنزانيا، بوساطة الرئيس نيلسون مانديلا، الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا. وتتقدم الآن هذه المفاوضات التي دخلت مرحلة حاسمة هي مرحلة التوقيع على اتفاق للسلام. ويقوم فريق التيسير في الوقت الحاضر بوضع الصيغة النهائية لمشروع هذا الاتفاق.

وترى حكومة بوروندي، أنه إذا أريد أن تتوفر لهذا الاتفاق المصداقية والدوام، ينبغي أن يرمي هدفه إلى وضع نهاية للعنف والإفلات من العقاب وضمان توافق آراء جميع سكان بوروندي بشأن عقد اجتماعي جديد. ولقد عقدت حكومة بوروندي العزم على ضمان التقدم لهذه العملية السلمية، لا سيما بالتوصل إلى تسويات تكون مقبولة لدى سائر الأطراف. وبغية تسهيل انضمام جميع الأطراف إلى الاتفاق، نتمنى أن يتسنى للأطراف الرئيسية مناقشة المشروع في القريب العاجل، حيث ما تزال توجد حتى الآن أسئلة هامة لا بد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، لا سيما القضاء على الإبادة الجماعية، والنظام الانتخابي والقيادة الانتقالية.

بعد مرور أكثر من سبع سنوات من الأزمة، تستعد بوروندي للعودة إلى مسارها. ومن أجل ذلك، تحتاج إلى تشجيع المجتمع الدولي ودعمه، خاصة إلى تقديم المساعدة الاقتصادية للسكان، والدعم للديمقراطية والحكم الرشيد، وتقديم المساعدة من أجل التعمير والإنعاش الاقتصادي.

بيد أن هذا الدعم لن يكون مثمرا إلاّ إذا تم تحقيق الاستقرار في كل المنطقة الفرعية للبحيرات العظمى، لأنه تبين أن الصراعات المختلفة في هذه المنطقة مترابطة وتحتاج، بالتالي، إلى حلول إقليمية.

وشعب بوروندي، من جانبه، عازم بقوة على مكافحة الفقر والبؤس والجهل.

ولدينا برامج واقعية، من أجل سلام وأمن الجميع، بتهيئة فرص العمل، وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والإدماج الاجتماعي. وسوف نضع خطط العمل من أجل تنفيذ هذه البرامج ونعمل على تحسينها.

ونأمل صادقين في تحقيق النجاح. بيد أن هذا أمل عقيم دون وجود تضامن دولي نشط وشراكة صادقة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وهذا المؤتمر فرصة سانحة للتقدم نحو المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية بوروندي.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من دولة السيد باسكوال مانويل موكومبي، رئيس وزراء جمهورية موزامبيق.

السيد موكومبي (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، باسم حكومة موزامبيق وشعبها وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن تقديري لمبادرتكم، يا سيادة الرئيس، بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتنمية الاجتماعية.

(تكلم بالفرنسية)

ونتوجه بالشكر أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإلى السلطات السويسرية على ترحيبها الحار وحُسن ضيافتها. فقد فاجأتنا مدينة جنيف مساء أمس بعرض رائع وممتع للألعاب النارية.

(تكلم بالانكليزية)

إن هذه الدورة الاستثنائية التي تعقد في مطلع ألفية جديدة، تتسم بأهمية كبيرة لأنها ستسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستعراض التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في إطار تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والتأمل فيها. وتعتبر محفلا ممتازا لتبادل الآراء حول استنباط استراتيجيات جديدة، أكثر فعالية، ترمي إلى مواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

ويمثل هذا التجمع مناسبة خاصة بالنسبة لبلدي، لأننا احتفلنا توا بذكرى مرور ٢٥ سنة على نَيلنا الاستقلال يوم أول أمس. وقد نال القطاع الاجتماعي أولوية عليا في برنامج حكومتي منذ حققنا الاستقلال. وقد أدى برنامج السنوات الخمس الذي نفّذناه في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، إلى أداء اقتصادي جيد على الصعيد الوطني. وكان هذا البرنامج يعبر عن أهم التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقد تجاوز النمو الاقتصادي الحقيقي نسبة ٨ في المائة، مع معدلات منخفضة للتضخم. وشوهد تقدم في القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك، الصحة والتعليم وإمدادات المياه والتدريب. وعلى الرغم من أن هذه التطورات المشجعة يمكن أن تعتبر دلائل لمستقبل يبشِّر بالخير لشعب موزامبيق، فإنها لا تشير إلى أنه قد تم التغلب على

جميع المشاكل في البلد. فما زالت هناك تحديات كثيرة أخرى أمامنا.

لقد مرّت موزامبيق بفترة عصيبة في أوائل العام الحالي؛ إذ أدت الأمطار الغزيرة والأعاصير الحلزونية إلى فيضانات مدمِّرة لم يشهد الجنوب الأفريقي مثلها قبل ذلك. وهذه الكارثة الوطنية تسببت في الموت والدمار والبؤس. وقد كانت هذه الكوارث خطرا شديدا على التحسينات الملحوظة التي تحققت خلال السنوات الخمس الأخيرة نتيجة لجهودنا في سبيل القضاء على الفقر المدقع. ومع انتشار الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شاهدنا إصابة نحو ٧٠٠ و ٨٠٠ شخص يوميا، خاصة الشباب بهذا المرض في موزامبيق. وهذه التحديات مفروضة على حكومتنا وهي تحاول إعادة البلد إلى معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القليلة الماضية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد تقديرنا، باسم حكومة موزامبيق وشعبها، والإعراب عن خالص شكرنا على الدعم السخي المقدم من المجتمع الدولي وتضامنه واستجابته العاجلة عقب النداء الموجّه منا للحصول على دعم من أجل ضحايا الفيضانات.

إن البعد الإقليمي لهذه الكارثة وما سببته من حالة إنسانية في الجنوب الأفريقي لهو، شهادة واضحة على التحديات الهائلة التي يواجهها التعاون الدولي في مجال اتقاء الكوارث والحد منها وإدارتها. وهذا يدعو إلى استحداث آليات واستراتيجيات وبرامج طويلة الأجل ومتعددة القطاعات للحد من الكوارث لتنفيذها على الصعيد الدولي والأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، من أجل مواجهة التحديات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن برامج إعادة التأهيل يجب أن تدعم بناء القدرات للحد من الكوارث، مما يخفض من الخسائر الاجتماعية الاقتصادية وينهض ببرنامجنا للحد من الفقر.

ونؤمن بشدة أن برنامج عمل كوبنهاغن أداة هامة لتعزيز التنمية الاجتماعية من أجل ضمان تقاسم المنافع الاجتماعية للنمو الاقتصادي العالمي والتقدم العلمي والتكنولوجي بين جميع شعوب العالم، بشكل منصف.

وكما قال الأمين العام بالأمس ”كلنا سنفقر لو حُرم الفقراء من فرص كسب العيش“.

ويعكس توافق آراء كوبنهاغن تزايد الوعي بأن استدامة التنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي تعتمد على الحد من الفقر المدقع الذي يعاني منه نحو ١,٢ بليون شخص على الأرض.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم، كلنا نعلم أن تنفيذ قرارات كوبنهاغن لا ترقى إلى ما التزمنا بتحقيقه. فالغالبية العظمى للأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لم يتم تحقيقها. والسؤال اليوم هو كيف نحوِّل الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن إلى أعمال ملموسة. فشعوبنا تشكك في جديتنا، وهي محقّة في ذلك، حينما لا يكون للقرارات التي اتخذناها كحكومات أثر مباشر وملموس على نوعية حياتهم. ونرى أنه ينبغي لجميع البلدان، المتقدمة النمو منها والنامية أن تتخلى عن الخطب الرنانة وأن تشرع في اتخاذ تدابير محددة مثل اعتماد برامج اقتصادية أكثر صلاحية وشمولا ترمي إلى الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع.

إننا نحتاج إلى قيام شراكة عالمية جديدة تشتمل بالضرورة على النهوض باستراتيجيات للتنمية المستدامة، على أن يكون البشر محورا للتنمية، من خلال توفير المستويات الأساسية للتنمية البشرية للشعوب كافة.

كيف ننتقل من تلك المبادئ العامة، التي نقرها جميعا، إلى تدابير عملية؟ ليس لدي الرد الشافي على هذا السؤال. ولكنني أود أن أدعو الجمعية العامة إلى التأمل في جانبين أرى أنهما أساسيان.

أولا، ثمة حاجة لإضفاء الصبغة المؤسسية على الحوار بين كافة الأطراف الاجتماعية الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، بهدف مكافحة الفقر. وسيسمح ذلك بوضع خطة الحد من الفقر في المقدمة قبل المصالح والطوارئ السياسية العارضة، على الصعيدين الوطني والدولي. كما أنه سيوفر الوسيلة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن.

وفي جهودنا للتعاون الإقليمي، في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فإننا نتوخى شراكة تقوم على حوار بناء بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وفي نهاية المطاف ستكون شراكة يستتبعها امتلاك سائر العملية الإنمائية. وإن إنشاء هيئة للتنمية الاجتماعية واعتماد خطة عمل إقليمية يشهدان بوضوح على تصميمنا المشترك على تعزيز التنمية الاجتماعية في المنطقة.

وثانيا، هناك حاجة إلى كفالة المساءلة حيال تعهداتنا السياسية. وفي هذا الصدد، يبدو من الأهمية أن تعتمد، على المستويين الوطني والدولي، آليات فعالة تلزم الحكومات فيما يتعلق بتنفيذ تلك التعهدات. فإذا لم نفعل ذلك، نكون نجازف بتحويل تعهداتنا إلى إعلانات مبادئ مكررة دون أن يكون لها أثر اجتماعي يذكر على مستوى العالم. وفي رأينا إن هذه المسائل من الأهمية بحيث يجدر دراستها بصورة أكثر تعمقا في مؤتمر قمة الألفية المقبل.

لقد تأثرت جهودنا لتنفيذ تعهدات كوبنهاغن بشدة من جراء العبء الثقيل للدين الخارجي وعجز الموارد المالية. ومن الحقائق المعروفة أن استمرار عبء الدين الخارجي الذي ترزح تحته البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، يعوق كافة جهودها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن خدمة الديون تحرم تلك البلدان من الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية الأساسية وإيجاد بيئة تمكِّن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وتعد أزمة الديون الخارجية السبب الرئيسي لتردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في السواد الأعظم من البلدان النامية، مثل بلدنا. وفي حقيقة الأمر، فإن استمرار الأزمة وتعمقها يتسبب في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان. ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات الأخرى التي حثت مؤسسات بريتون وودز، في مناسبات عدة، على التعجيل بتنفيذ كافة المبادرات العملية التي قد تؤدي إلى إيجاد حل دائم ومترابط لهذه المشكلة، بما في ذلك المبادرة المحسنة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولن تكون هناك تنمية اجتماعية إذا نحن فشلنا في التصدي لهذه المشكلة.

والموارد المالية هي الشرط المسبق الأساسي لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة ومتسقة. وقد خيب عدد لا بأس به من شركائنا الإنمائيين، الذين قطعوا على أنفسهم عهدا بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للتنمية الاجتماعية، توقعاتنا بعدم بلوغهم ذلك الهدف. وقد أدى ذلك إلى تزايد عجز البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، عن النهوض ببرامج ملموسة للتنمية الاجتماعي.

إن القضاء على الفقر المطلق هو العمود الفقري للخطة الخمسية لحكومتي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، والتي تشتمل على كافة الجوانب ذات الصلة في برنامج عمل كوبنهاغن. وإننا نؤمن إيمانا قويا بأن أوجه التباين وانعدام المساواة الاجتماعية هما المصدر الرئيسي للتوترات والصراعات السياسية والاجتماعية. وترجع جذور الغالبية العظمى من الصراعات التي نشهدها في أنحاء العالم اليوم إلى

عدم الإنصاف وانعدام المساواة الاجتماعية. ونحن ملتزمون بالمساءلة والشفافية بوصفهما وسيلتين من أكثر الوسائل فعالية في كفالة التخصيص الرشيد لمواردنا الشحيحة لتحقيق أفضل مصالح بلداننا، بما في ذلك النهوض بالتنمية الاجتماعية والقضاء على أوجه التباين وانعدام المساواة الاجتماعية.

وفي ختام كلمتي، أقترح أن نجري مداولاتنا في هذه الدورة الاستثنائية على النحو الذي يمكن من خلاله ترجمة كافة الأهداف المحددة في كوبنهاغن والتي تعززت في مؤتمر القمة هذا، إلى نتائج ملموسة. وعلينا ألا ندخر وسعا في كفاحنا ضد الفقر ومن أجل التنمية الاجتماعية المتسقة. وإذا اجتمعت عقولنا وتضافرت أيدينا، نكون قد أعددنا عدتنا جيدا لتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن. وعلينا أن نعتمد نهجا جديدة للشراكة مع تعزيز النهج القائمة، حتى يكتب النجاح لنا في كفاحنا ضد الفقر وأوجه التباين وانعدام المساواة الاجتماعية. وسوف تتحقق المكاسب لنا جميعا إذا كان النجاح حليفنا في إنجاز ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به.

تستمع الجمعية الآن إلى البيان الذي يدلي به فخامة السيد إيمومالي رحمونوف، رئيس جمهورية طاجيكستان.

الرئيس رحمونوف (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدئ أود أن أعبر عن امتناني للحكومة السويسرية على كرم ضيافتها. وإننا على يقين من أن الترتيبات الممتازة التي هيأتها لنا سوف تيسر أعمال هذه الدورة.

ليس ثمة شك في أن حدثا بهذا الحجم سيتيح لنا فرصة فريدة لإعادة دراسة أهم المشكلات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية في عالم يتجه إلى العولمة ولتحديد وتنسيق جهودنا وتدابيرنا من أجل حل المشكلات الحادة للتنمية الاجتماعية المستدامة في مستهل الألفية الجديدة. وسيكون هذا المحفل دون شك حدثا هاما لتفهم المشكلات التي يواجهها المجتمع الدولي في تحقيق التنمية البشرية الشاملة والمنسقة، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، وتحسين وضع المرأة، والتعليم، والصحة العامة. وسيكون له التأثير المطلوب بشدة في تحديد السبل الكفيلة بحل هذه المشكلات.

ومن الأمور ذات المغزى، أيضا، أن هذه الدورة تنعقد في بيئة دولية جديدة من العولمة. ومن المؤكد أن العمليات التكاملية التي تحدث في العالم الآن ستعزز العولمة وترسخ الترابط الاقتصادي بين الدول. في الوقت نفسه، تشكل تلك العمليات تهديدا للبلدان التي تمر بعملية التنمية أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لأن شركاتها غير قادرة على المشاركة في السوق التنافسية على قدم المساواة. كما أن اقتصادات هذه البلدان أصبحت موجهة نحو الموارد بصورة متزايدة في الوقت الذي تتعاظم فيه ديونها.

إن تسارع خطى الخصخصة قد يسفر أيضا عن حدوث اضطرابات اجتماعية خلال المراحل الأولية. ولذلك، فنحن نعتقد أن هذه العمليات ينبغي أن تقترن بسياسات اجتماعية معقولة ذات أهداف محددة، على كل من المستويين الوطني والدولي.

لقد حققنا هدفنا الأساسي في طاجيكستان، ألا وهو المصالحة الوطنية وإحلال السلام. وقمنا بعدد من الإجراءات السياسية التي تهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتوفير الاستقرار السياسي وتحقيق الوحدة الاجتماعية في داخل مجتمعنا. وفي طاجيكستان اليوم، كما هي الحالة في بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ومنطقة بحر البلطيق ورابطة الدول المستقلة، ستقتضي عملية تنفيذ الأهداف التي حددها مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية فترة طويلة نسبيا. وهذا يعود بصفة أساسية إلى الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

وأود أن أشير مع الارتياح إلى أن الحكومة ظلت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تنفذ بنجاح برنامج اقتصادي متوسط الأجل للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١، مدعوم من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويهدف هذا البرنامج بصفة أساسية إلى تحسين رفاهة الشعب وحل المشاكل الملحة الأخرى، مثل القضاء على الفقر، وخفض البطالة، واستحداث وظائف جديدة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من السكان وتعبئة موارد إضافية خارجية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك إحداث تغيير في نظام إنفاق الميزانية لزيادة حصة إنفاق الميزانية في المجال الاجتماعي.

ونتيجة للتدابير التي اضطلعت بها حكومة جمهورية طاجيكستان، نجحنا في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وظل إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٩٧ ينمو بنسبة ٥ في المائة تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية. وظل معدل النمو منتظما بالفعل في جميع قطاعات الإنتاج الصناعي في البلد. ومع ذلك لا يزال تخفيف مستوى الفقر يمثل إحدى أهم المهام التي تواجه الحكومة.

وقد أسهمت مصاعب الانتقال إلى اقتصاد السوق وأثر الصراع المسلح، والأزمة الاقتصادية، والهجرة وعوامل أخرى في تنامي الفقر في بلدنا. ووفقا لتقييم حالة الفقر تم الاضطلاع به بالاشتراك مع البنك الدولي، لا يزال ٨٠ في المائة من السكان فقراء من حيث الدخل القابل للإنفاق.

وفي إطار القرارات التي اتخذت في مؤتمر قمة كوبنهاغن، أعددنا مشروع وثيقة أولية عن استراتيجية للقضاء على الفقر في جمهورية طاجيكستان حتى سنة ٢٠٠٣. وإننا ندرك إدراكا تاما أن مشكلة الفقر واسعة الانتشار، ولا يمكن أن تحل إلا بالجمع بين اجتذاب الاستثمار لتنمية الموارد البشرية، واستثمار الموارد في زيادة الإنتاجية الاقتصادية للفئات الضعيفة من السكان، وزيادة الإنفاق من ميزانية الدولة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وتوفير شبكة أمان اجتماعية للسكان والحد من عدم المساواة بين الجنسين. ووفقا للمعايير الدولية، اعتمدنا عددا من القوانين الرامية إلى توفير شبكة أمان اجتماعية للمتقاعدين والفئات الضعيفة من السكان من أجل حمايتها من الآثار الاجتماعية السلبية لفترة الانتقال.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى دور المرأة في إطار السياسة الوطنية للتنمية البشرية المستدامة. وتشكل النساء ٥١ في المائة من السكان البالغ عددهم ٦ ملايين نسمة في بلدنا.

وقد أصبحت مشكلة القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، والتي تمثل أحد أهم شروط التنمية البشرية المستدامة، ملحة بشكل خاص في بلدنا. والحرب الأهلية التي دارت مؤخرا في طاجيكستان والآثار القاسية للأزمة الاجتماعية الاقتصادية ظلت تحول دون مشاركة المرأة على نحو فعال في التنمية الاجتماعية، وتعوق حصولها على الخدمات الاجتماعية وتسهم في تنامي البطالة في طاجيكستان، خاصة بين النساء.

ونقوم حاليا بتنفيذ خطة العمل الوطنية لجمهورية طاجيكستان المتعلقة بتحسين وضع المرأة للسنوات من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥ والبرنامج المتعلق بمشاركة المرأة في تنفيذ برنامج الدولة لإصلاح التعليم العام، ومرسوم من رئيس جمهورية طاجيكستان لرفع مكانة المرأة في المجتمع. وتهدف هذه المسائل إلى زيادة دور المرأة واستخدام إمكانياتها في مجتمعنا.

ويقتضي تحقيق نمو اقتصادي مستدام توجيه الاهتمام على سبيل الأولوية إلى ضمان نمو العمالة ومراعاة العامل البشري كعنصر أساسي في عملية التنمية.

وقد أسهمت أيضا مصاعب فترة الانتقال، ونتائج الحرب الأهلية، والحالة الاقتصادية الصعبة وتقييد الميزانية الدولية في إنشاء سوق ضخمة للبطالة في البلد. وتتركز البطالة بين الشباب، والأشخاص الذين يبحثون عن العمل لأول مرة والنساء في بعض المناطق.

ومع ذلك، اتخذت الحكومة عددا من التدابير الجدية لتوفير الوظائف للسكان ولمنع البطالة، وخاصة في المناطق الريفية.

فعلى سبيل المثال وُزِّعت ٧٥ ٠٠٠ هكتار من الأراضي بين المزارعين. ويوجد أيضا برنامج للدولة لدعم الأعمال التجارية الخاصة في بلدنا. ونولي أهمية كبيرة لتنمية التعليم باعتباره الآلية الأساسية لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدنا.

وقد اعتمدنا عددا من القوانين. والبرنامج الاقتصادي المتوسط الأجل للسنوات من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ يشمل أيضا أحكاما تتعلق بإضفاء الطابع الإنساني والديمقراطي على التعليم ودوره الأساسي وإصلاح النظام التعليمي بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ومن البديهي أن مشاكل طاجيكستان، بما في ذلك مشاكلها الاجتماعية، يجب أن يحلها أولا الشعب الطاجيكي نفسه. ولكن، في حالة التحول الاقتصادي والسياسي والتعمير في فترة ما بعد الصراع في بلدنا، من حقنا أن نحاول الحصول على المساعدة والدعم من المجتمع الدولي.

وقد زادت حالتنا الاجتماعية والاقتصادية تدهورا أيضا بسبب كوارث طبيعية لم يسبق لها نظير أصابت طاجيكستان في السنوات الأخيرة. ففي هذه السنة دمر الجفاف المستمر جزءا كبيرا من محاصيلنا من الحبوب والقمح ويحدونا الأمل في أن يستجاب لمناشدتنا الموجهة إلى البلدان المنتجة للقمح والمنظمات الدولية لتقدم لنا المساعدة الإنسانية في التغلب على آثار هذا الجفاف.

ونود أيضا أن نعرب عن أملنا في أن ينفذ القرار المتعلق بتقديم المساعدة الدولية لإنجاز مشاريع تعمير طاجيكستان بعد نهاية الصراع، وهو القرار الذي اتخذ في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وألا يكون شأنه شأن الإعلانات المتعلقة بالمساعدة الدولية التي اعتمدت بشأن طاجيكستان في المحافل الدولية الاقتصادية المعقودة في السنوات الأخيرة في طوكيو، وفيينا، وباريس.

وتركز استراتيجية الانتعاش الاقتصادي الوطني في الدرجة الأولى على إنعاش البلاد، وإعادة دمج العائدين والمقاتلين السابقين في المجتمع المدني، والأهم من ذلك تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ويجري تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل بنيتنا التحتية في مرحلة ما بعد الصراع – أي توفير وظائف جديدة للجنود المسرحين وللأسر، وإعادة دمج اللاجئين، والتخفيف من حدة الفقر، ودعم مختلف القطاعات الاجتماعية – بالتعاون مع المنظمات الدولية من قبيل منظمة العمل الدولية، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وبغية تنفيذ المهام والمشاريع الهامة التي ذكرتها، نعتمد بتفاؤل على مساعدة ودعم البلدان المانحة والمنظمات الدولية.

وإنني على اقتناع بأننا سنتمكن من اتخاذ تدابير فعالة ووضع نُهج منسقة بغية تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في مؤتمر كوبنهاغن، من قبيل القضاء على الفقر، وزيادة فرص العمالة، والتكامل الاجتماعي، فضلا عن تحديد سُبل التعاون الدولي الموسَّع الذي سيعزز التنمية البشرية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية طاجيكستان على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي السيدة هيديماري فيزوريك – زيول، وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية في حكومة ألمانيا الاتحادية.

السيدة فيزوريك – زيول (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): المتكلم قبل الأخير قبلي كان رئيس وزراء موزامبيق، وأريد أن أعرب له ولشعبه عن مدى شعورنا بالألم حيال ضحايا الفيضانات في بلده، وعن مدى التزامنا جميعا بالعمل على أن يتمكن ذلك البلد من استعادة عافيته وإعادة بناء نفسه. ونحن نتعاطف مع شعب موزامبيق ونُعرب عن تضامننا معه.

إنني أؤيد بالكامل البيان الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي.

في بداية هذا القرن ينبغي لنا أن نحيي الرؤيا الإيجابية المتمثلة في ''عالم واحد'' كما تنبأ بذلك سياسيون أثَّروا تأثيرا كبيرا علي وعلى بلدي. من قبيل ويلي برانت. ومع ذلك، ومثلما ذكر بصراحة في جميع المناقشات التي استمعت إليها في هذا المؤتمر، ما زال جزء كبير من البشر محرومين من العيش في العالم المعولم. وصحيح أن مستعملي شبكة الإنترنت العالمية آخذون في التزايد بمعدلات هائلة، بيد أن نسبة ٨٨ في المائة منهم يعيشون في بلدان صناعية، ونسبة ٠,٣ في المائة فقط يعيشون في أفقر بلدان العالم. ومثلما أكد لنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره الأخير المثير للإعجاب، فإن أغنى ثلاثة رجال في العالم يملكون ثروة تتجاوز مدخول ٦٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية، وأن الخلل القائم في توزيع الدخل على نطاق عالمي ظل يتزايد في السنوات الأخيرة. ومعدل دخل الفرد سنويا بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨ كان سلبيا في ٥٠ بلدا، واحد منها فقط هو بلد صناعي. وتهميش جزء من البشر لا يحصل بين الشمال والجنوب فحسب، بل وبين البلدان الصناعية والنامية أيضا؛ والفجوات بين الغني والفقير قائمة داخل المناطق وداخل البلدان أنفسها. ومشكلة الفقر العالمية عملت إذن على تفاقم مشاكل أخرى؛ ونحن ندرك هذه الأيام أنها أساس لمخاطر عالمية عديدة، وأنها أساس للعديد من التهديدات الموجهة ضد السلام.

ونجتمع لأول مرة في القرن الجديد، ومن أهم التحديات التي نواجهها في هذا القرن الجديد هو الإجابة على الأسئلة التالية:

كيف يمكننا منع قوى السوق غير المنضبطة من تقرير مصير العالم، أو على الأقل جزء كبير من مصير العالم؟ كيف يمكننا إعطاء العولمة وجها إنسانيا؟ كيف يمكننا أن نكفل بأن يكون بوسع جميع بلدان العالم الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة؟

يتكون لديَّ انطباع في بعض الأحيان مؤداه أن التحديات التي تواجهنا شبيهة بتلك التحديات التي تعين على الساحر المبتدئ أن يتقنها عندما أراد أن يدجن الأرواح التي استحضرها. ومع ذلك، فإن العولمة ليست سحرا وليست ظاهرة طبيعية – حيث يمكننا ويتعين علينا أن نعطيها شكلا. ويتعين علينا أن نتحمل المسؤولية.

وبغية إتقان هذه المهمة، يتعين علينا أن نضع قواعد وأنظمة عالمية، وأن نعزز منظمات تمثيلية دولية، الأمر الذي يضع قوى السوق في مكانها الاجتماعي والبيئي. وقد دلت تجربتنا الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين على أنه يمكننا بهذه الطريقة تطوير اقتصادات السوق الاجتماعية. وبغية وضع أسواق في الإطار الاجتماعي ومحاولة تشكيلها، نحن مع ذلك في حاجة إلى منظمات دولية قوية، مثلما قلت، لأن الآليات القائمة لا تكفي لتنظيم التطورات الانتقالية.

وثمة شيء هام يُسهم في قولبة العولمة هو احترام حقوق الإنسان واتباع الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٨ اعتمدت منظمة العمل الدولية بكامل أعضائها الإعلان المعني بالمبادئ والحقوق الأساسية للعمل. وتؤيد الحكومة الألمانية بنشاط معايير العمل الجوهرية هذه. فهي تتضمن الحق في حرية تكوين الجمعيات، والحق في المساومة الجماعية – أي حق النقابات في العمل بحرية ودون إعاقة – وإزالة جميع أشكال السخرة أو العمل القسري، والقضاء الفعال على تشغيل الأطفال، وإزالة التمييز في العمالة والوظائف. وتعتبر الحكومة الألمانية هذه المعايير الجوهرية الآيلة إلى القولبة الاجتماعية للعولمة ذات أهمية أساسية؛ فهي تُشكل معيارا دوليا معترفا به ليكونوا معيارا لجميع البلدان ولجميع الشركات. والشيء بالشيء يُذكر، ثمة فهم يتنامى لدى القطاع الخاص مفاده أن الحوار الاجتماعي يُعزز النمو الاقتصادي.

ومجموعة القواعد والأنظمة الشاملة هذه التي تصلح لجميع مناطق العالم ولجميع الأطراف العالمية، لا يمكن التوصل إليها إلا إذا استطعنا أن نوازن بين مصالح البلدان النامية والبلدان الصناعية. ويجب على البلدان الصناعية أن تقدم تنازلات ضمن مجموعة من الحلول، ويجب أن تقدم مساهمتها في التنمية الاجتماعية المستدامة. ويجب أن تُمكَّن البلدان النامية من تعزيز تنميتها الاقتصادية الذاتية، ويجب أن تساعد بنشاط جميع أنحاء العالم القادرة على الاستفادة من التجارة العالمية. ولن نتمكن من وضع الحد الأدنى من القواعد الاجتماعية إلا بهذه الطريقة العادلة.

والخطوة الهامة في هذا الاتجاه تتمثل في التغلب على الحمائية المكشوفة والمستترة. وحصة أشد البلدان النامية فقرا في التجارة العالمية لا تبلغ حاليا سوى نسبة ٠,٥ في المائة.

يبين التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الفقر أن البلدان الصناعية، على سبيل المثال، تنفق حوالي ٣٥٠ بليون دولار لدعم وحماية قطاعها الزراعي. ويمثل هذا المبلغ حوالي سبعة أضعاف الذي ننفقه نحن البلدان الصناعية على التعاون الإنمائي الرسمي. وهكذا تؤيد الحكومة الألمانية زيادة انفتاح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية، ولا سيما ينبغي لأفقر هذه البلدان أن تحصل على الوصول الحر لجميع سلعها أساسا. ومن شأن تحرير الأسواق الزراعية وحده أن يعطي البلدان النامية إيرادات إضافية تبلغ ٤٠ بليون دولار؛ وهذا شيء ينبغي أن نعمل جميعا نحو تحقيقه.

وثمة مساهمة هامة أخرى هي مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتم تحرير ما مجموعه ٧٠ بليون دولار من أجل مبادرة الإعفاء من الديون هذه، ونأمل أن يستعيد ٢٠ بلد آخر منها بحلول نهاية هذه السنة. كما أننا نطالب بالبت بصورة أسرع في الإعفاء من الديون، لأنه من المفترض أن يستفيد منه ٣٦ بلدا.

وتقدم المزيد والمزيد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دليلا على الحكم الجيد، ليس فقط بالمعنى الاقتصادي والمالي، ولكن أيضا بالمعنى الاجتماعي. ومناقشة السياسات مع المنظمات غير الحكومية هام أيضا لمجتمع مدني مشارك. ومن المفيد أيضا أن نعرف أن ممثلي المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من وفود عدد كبير من البلدان المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية – بما فيها بلدي.

وأعتقد أن إحدى المزايا الرئيسية لمبادرة الإعفاء من الديون أنها ساعدت على ترسيخ التغيير. ويجب أن نضمن إجراء التغييرات في برامج التسوية الهيكلية لصندوق النقد الدولي، لأن الصندوق سيتعين عليه في المستقبل، في مقترحاته، أن يحترم استراتيجية الحد من الفقر للبلدان موضع

البحث. وتعني مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيف عبء الديون بالنسبة لملايين الناس – وهو عبء ما فتئ حتى الآن يعيق محاولات بلدانها نحو التنمية والسلام.

وتؤيد ألمانيا، بلدي، برنامج العمل المتفق عليه في كوبنهاغن. ولكننا لا نشارك فقط في عملية المناقشة الهامة. فنحن نعمل. وفي هذا العام ستقدم ألمانيا مبلغا إضافيا قدره ١٠٨ ملايين مارك ألماني لدعم الخدمات الاجتماعية في بلدان شركاؤنا. وإجمالا سوف نسهم بمبلغ ٣٨٠ مليون مارك ألماني في سنة ٢٠٠٠ للمشاريع الهامة في البلدان النامية، ولا سيما في ميدان الصحة لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز وتمويل التعليم الأساسي.

وفي هذا الصدد، نولي اهتماما خاصا لدعم الفتيات والنساء، وتمكينهن من الوصول إلى التعليم ليس ضروري لأسباب المساواة بين الجنسين والديمقراطية فحسب ولكنه ضروري أيضا في حد ذاته. ومن الواضح أن مثل هذا الإجراء أهم استثمار بالنسبة للبلدان النامية، وحقا، بالنسبة لجميع بلداننا.

وإن تحقيق أهداف التنمية الدولية يضمن حملة عالمية مضادة للفقر والتزاما ثابتا وساريا من القادة السياسيين في جميع أرجاء العالم. وستسهم حكومتنا بنشاط في مثل هذه الحملة، وحتى في وضع ميثاق لأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق هدف تخفيض النسبة المئوية للناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف.

وفقط إذا تمكننا من الاتفاق على العمل بالتضامن لتمكين الناس في كل مكان من أن يعيشوا حياة خالية من الخوف والبؤس، حياة تسودها الكرامة الإنسانية، حياة يمكنهم فيها اتخاذ القرارات بأنفسهم وليس مجرد المعاناة من حالتهم وتحملها – وعندئذ فقط يمكننا أن نأمل أن نحقق، راجين أن يكون ذلك في هذا القرن الذي بدأ توا، رؤية ''عالم واحد''. ويجب أن نضع أساسا جديدا للعدالة الاجتماعية والسلام للجميع، وآمل أن نستطيع المشاركة بنشاط في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جان تروجبورغ، وزير التعاون الإنمائي في الدانمرك.

السيد تروجبورغ (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): ما برز منذ خمس سنوات في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية سوف أسميه بدون تحفظ ''توافق آراء كوبنهاغن''. إن إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن يضم توافق الآراء هذا. وهما يشكلان بيانا رسميا بنموذج إنمائي جديد، يقوم، على نظرة أكثر توازنا للعلاقة بين الدولة والسوق والروابط المشتركة بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وبعد كوبنهاغن لم يعد من الممكن تخفيض التنمية إلى النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي. ويحل توافق آراء كوبنهاغن ببطء محل ''توافق آراء واشنطن''، بتركيزه على التدرج، وإلغاء القواعد، والتحرر كرد نهائي للحد من الفقر، وخلق العمالة، والتكامل الاجتماعي.

ولم تثبت الوصفة فائقة التحرر أنها شافية. ولا ينبغي لنا أن نشكك في أهمية السوق الحر، والاستقرار الاقتصادي، والنمو المستدام. ولكنه لا يوجد في الطبيعة قانون يضمن أن الفقر والبؤس سوف يتلاشيان نتيجة لذلك.

إن الاقتصاد السوقي المنتعش هو محرك التنمية المستدامة طويلة الأجل. ويجب توجيه قوى السوق إلى الوصول بفوائد الرعاية إلى أقصاها وتجنُّب الضيق الاجتماعي. ويجب أن يسير النمو الاقتصادي يدا بيد مع الاعتراف الكامل بحقوق العمل الجماعي. واحترام البيئة والاستثمار في التعليم من أجل الجميع هو الشرط الأساسي في جميع مناحي التنمية. ويجب أن تخدم الأسواق البشر.

وقد وضعت الالتزامات العشرة التي قطعناها منذ خمس سنوات التنمية الاجتماعية بوصفها الأولوية الرئيسية في جهودنا الإنمائية. وقد أعطانا هذا مقياس يمكننا أن نرصد عليه التقدم في تحقيق أهدافنا الثلاثة الرئيسية: القضاء على البؤس البشري الذي يدعمه الفقر؛ ومكافحة يأس البطالة؛ ومعالجة مظالم المستبعدين اجتماعيا.

والهدف هو ”مجتمع جديد“.

وفي بعض الميادين، أحرز تقدم. وفي ميادين أخرى حدثت نكسات. ولا يزال يتبقى الكثير الذي ينبغي إنجازه.

وفي كوبنهاغن وعدنا بالقضاء على الفقر المطلق. وبعد خمس سنوات لا يزال عدد الفقراء في العالم هو نفس العدد. إننا لم نحرز تقدما رئيسيا في الحرب ضد الفقر، والدليل دامغ على فشلنا، إذ يتعين على ١,٢ بليون من البشر التأقلم مع ما يقل عن دولار في اليوم. ومع ذلك فقد وعدنا هؤلاء الناس بتقدم حقيقي ملموس.

نعم، فإن النكسات في محاربة الفقر يمكن أحيانا تفسيرها بعوامل خارجة عن سيطرة أي بلد منفرد – كارثة طبيعية، أزمة مالية دولية، وباء خطير. ومع ذلك، وحتى في هذه الحالات، فإن الاستعدادات الأفضل، والسلوك الأكثر مسؤولية يمكنها غالبا أن تحدث فرقا ضخما.

إن وباء الإيدز مأساة بشرية وكارثة اجتماعية لا يمكن لأي بلد بمفرده مواجهتها. ولكن الحكومات الوطنية كانت تخفف من فظاعة المشكلة لوقت طويل، وليس لديها الشجاعة لمواجهتها بصراحة وبذا تشارك في مؤامرة الصمت. وأهمل المجتمع الدولي كثيرا الطبيعة العالمية للمشكلة.

ويرجع نقص التقدم الاجتماعي غالبا إلى فشل التصميم السياسي. وهكذا دعونا نذكّر أنفسنا بأن مؤتمر القمة الاجتماعية أعطى صناع القرار مسؤولية واضحة لخلق بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية طويل الأجل والقوية.

ويشكل الصراع جزءا من التغيير. ولكن التسوية السلمية للصراعات هي أساس التقدم الاجتماعي.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية اجتماعية مستدامة بدون إدارة تتسم بالشفافية ومكافحة الفساد، كما أنها لن تتحقق بدون حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون ونظام حكم جيد وحرية التعبير. فلكل فرد الحق في الحياة بدون خوف. نحن نريد مجتمعات يتمكن فيها كل فرد – بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو نوع جنسه أو إعاقته أو خلفيته الإثنية أو الدينية – من التأثير في أوضاع معيشته من أجل مستقبل أفضل.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية التي تبذل جهدا من أجل مكافحة الفقر. وهذا الالتزام أخلاقي وسياسي، وهذا أيضا التزام من أجل تحقيق مصلحتنا الذاتية على الأجل الطويل. ولا بد أن تتسم العولمة بطابع إنساني في السنوات القادمة.

تمثل عولمة الإنتاج والتجارة والاستثمارات تحديات جديدة ولكنها تهيئ أيضا فرصا جديدة، حتى لأضعف الدول.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل توزيع مكاسب العولمة على نحو أكثر إنصافا. كما يتعين علينا أن نقدم العون لإغاثة أفقر البلدان المثقلة إلى حد كبير بالديون من العبء الاجتماعي الذي أصابها بالعجز. ولا بد من تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية. ويتعين علينا أن نجدد جهودنا من أجل ضمان إدماج البلدان النامية إدماجا صحيحا في نظام التجارة العالمية. ولا بد لنا من إزالة الحواجز التجارية التي تحول دون وصول سلع البلدان النامية إلى أسواقنا. ولا بد من مساعدة البلدان النامية على رفع

مستوى قدراتها ومعرفتها بقواعد التجارة الدولية. وفضلا عن ذلك، من الضروري أن يفي مجتمع المانحين الدوليين بالتزامه بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة.

تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والإعفاء من الدين وتقديم المعونة من أجل التنمية تدابير تكميلية: يتعين علينا أن نستخدمها في آن واحد لمساعدة البلدان الضعيفة على الاندماج بصورة تدريجية في الاقتصاد العالمي.

واتفقنا في كوبنهاغن على خطة لإرساء أساس مستقر من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية في عالم يتحول إلى العولمة. اليوم، وبعد انقضاء خمس سنوات، فإننا في وضع اقتصادي أفضل إلى حد كبير لتحقيق ذلك.

لا نريد أن يسجل التاريخ عنا بأننا الجيل الذي تخلى عن الفقراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تونكا توسكاي، وزير الدولة في تركيا.

السيد توسكاي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم يا سعادة الرئيس على توليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة. وأعرب أيضا عن تقديري للأمين العام ولجميع من ساهموا في العمل الذي نأمل جميعا في أن يحقق معايير اجتماعية أفضل للإنسانية. وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة لأشكر الحكومة السويسرية على استضافتها لهذه الدورة الاستثنائية.

تؤيد تركيا بيان الاتحاد الأوروبي، الذي أدلت به الرئاسة البرتغالية. وأعرب أيضا عن آرائنا الوطنية بشأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥.

وتتطور العولمة، التي امتد أثرها في العالم بأسره في التسعينات، بطريقة معقدة إلى حد ما من حيث نتائجها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وإضافة إلى مزايا العولمة، فإنها تنطوي أيضا على بعض المخاطر والتحديات التي يختلف نطاقها من بلد إلى آخر. وقد تسفر العولمة عن حالة من عدم الاستقرار وتحدث تطورات عكسية. واعتمادا على سرعة تأثر تدفقات رأس المال الدولي، تصبح الدول النامية مستضعفة بصفة خاصة للأزمات التي تتفجر خارج حدودها. أما الفرص التي تقدمها العولمة والتكنولوجيا فتزيد من درجة الرفاه في بعض البلدان من جهة، في حين تصبح بلدان أخرى، المحرومة من المعرفة ورأس المال والتكنولوجيا والقوى العاملة المؤهلة اللازمة للاستفادة من هذه العملية العالمية، أفقر ثم أفقر، من الجهة الأخرى.

إن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتُمدا في قمة كوبنهاغن وضمنا التنمية الاجتماعية في الخطة العالمية، قد وضعا مبادئ توجيهية جديدة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضعها الحكومات الوطنية. وتتطلب استراتيجيات القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمالة وتحسين التكامل الاجتماعي تحولا هيكليا على الأجل الطويل بدلا من الحلول القصيرة الأجل.

وفي السنوات الخمس الماضية، سعت تركيا إلى تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يتمشى مع برنامج العمل. ولقد أدى ارتفاع معدل التضخم والزيادة السريعة في العجز في القطاع العام إلى حالة من عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في تركيا. وقلّصت هذه البيئة قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات ترمي إلى ضمان الرفاهية الاجتماعية.

وبالرغم من كل هذه الصعوبات، اتُّخذت خطوات هامة لتخفيف حدة الفقر والبطالة، ومن ثم ضمان التكامل الاجتماعي. وبهدف النهوض بمستوى التعليم في تركيا، زادت فترة التعليم الابتدائي الإلزامي من خمس سنوات إلى

ثماني سنوات في عام ١٩٩٧. وخصص المزيد من الأموال لنظام التعليم الوطني لإنشاء البنية الأساسية المطلوبة بهذه العملية وتحسين تكنولوجيا التعليم.

وزادت برامج المساعدة الاجتماعية للفقراء ولغير المشمولين بأية نظم للتأمين الاجتماعي. وزادت نسبة السكان المشمولين ببرامج الضمان الاجتماعي إلى ٩١ في المائة، وأن نسبة ٨٦ في المائة من المجموع الكلي للسكان مسجلين في نظم للتأمينات الصحية. وفي عام ١٩٩٩، وضِع الإطار القانوني لإنشاء نظام للتأمين ضد البطالة.

وبُذل جهد من أجل القضاء على الفوارق في التنمية الإقليمية، أسفر على سن تشريع يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة العمالة في المناطق المتخلفة مع تقديم إعفاءات واستثناءات ضريبية. وخُفض بدرجة كبيرة العبء الضريبي على المشتغلين مقابل أجر أو راتب والذين يعملون لحسابهم الخاص، وتبعا لذلك زادت مستويات معيشتهم.

واستمرت الجهود المبذولة الرامية إلى حماية الأطفال العاملين، وصادق البرلمان التركي في عام ١٩٩٨ على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل. والعمل جارٍ حاليا للمصادقة على الاتفاقية ١٨٢ المعنية بوضع خطة عمل عاجلة لمنع أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وبغية منع العنف في الأُسَر، سُنَّ قانون حماية الأُسَر في عام ١٩٩٨. ومتابعة لمؤتمري بيجين والقاهرة، وُضعت خطة استراتيجية وصُممت خطة عمل لتحسين صحة المرأة. وأُنشئت إدارة للمعوقين في عام ١٩٩٧ للاضطلاع بجهود إدماج المعوقين في الحياة الاجتماعية وتحسين نوعية حياتهم. وأود أن أضيف أيضا أننا تمكنا من تحقيق بعض هذه الأهداف بالرغم من وقوع زلزالين مدمِّرين يؤسف لهما، وأسفرا بوضوح عن تقليص قدرتنا على تخصيص المزيد من الأموال من أجل التنمية الاجتماعية.

وتعتبر تركيا أن التدابير التالية ضرورية بغية تحقيق التنمية الاجتماعية:

تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكبير، والقضاء على الفقر، وإلغاء أوجه التفاوت في توزيع الدخل، وزيادة العمالة من خلال الاستثمارات المنتجة، وزيادة كفاءة برامج الحماية الاجتماعية؛ وتوفير الحلول لمشاكل التعليم والصحة والتغذية والمأوى؛ وضمان تلاؤم السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية؛ وتزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة في اقتصاد المعلومات؛ وزيادة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

ونرى أن هذه الأهداف حيوية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي على كوكبنا ومن أجل تمديد نطاق الرخاء على الصعيدين الوطني والدولي في جميع أنحاء العالم. ووجود روح التعاون والتضامن بين البلدان هو العامل الأساسي في نجاح جهودنا الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للجنس البشري كله. وستواصل تركيا الوفاء بالتزاماتها بالمساهمة في تحقيق الأهداف السامية لقمة كوبنهاغن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السمو السيد شبيب بن تيمور السعيد، المستشار الخاص لصاحب الجلالة سلطان عمان لشؤون البيئة.

السيد السعيد (عمان) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، في المشاركة في هذا الحدث. وأن أنقل إليكم تحيات جلالته الحارة وتمنياته الصادقة لهذا المحفل، في مطلع الألفية الثالثة، التي تأتي بآمال وتطلعات من أجل مستقبل أفضل لشعوب العالم.

ويسعدني أن أقدم أخلص التهاني إليكم، يا سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة التي نثق في أنها ستحقق نتائج ناجحة.

ويسعدني، بالفعل، أن أوجه كلمة إلى الجمعية العامة اليوم، بهذه المناسبة، للنظر في ما حققه بلدي من تقدم في مجال تنفيذ نتائج إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. لقد حدثت تغيرات كثيرة منذ ذلك الوقت؛ وعلى وجه الخصوص، كانت العولمة التدريجية للاقتصاد العالمي أبرز سمات العقود الثلاثة الماضية. ولذلك، نشكر الأمم المتحدة على مبادرتها بتنظيم هذه الدورة للنظر في التقدم الشامل الذي حققه المجتمع العالمي والبلدان المختلفة في مجال التنمية الاجتماعية منذ انعقاد مؤتمر القمة، وتقديم توصيات وأهداف جديدة.

وتكمن أهمية هذه الدورة في أنها ستناقش التقدم المحرز، في السنوات السابقة، في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، مع التشديد بشكل خاص على الصراعات والقيود الجديدة التي أخذت تلوح على الأفق. ومنها، بطبيعة الحال، المشاكل المتصلة بآلية تشغيل الاقتصاد العالمي وإقامة تفاعل عالمي وعلاقات عالمية. وتكتسب هذه الصراعات والقيود اهتماما خاصا في حالة البلدان النامية، وذلك بهدف ضمان عدم تهميش تلك البلدان.

واستنادا إلى توافق الآراء الدولي حول أهمية التنمية الاجتماعية، من جهة، والأولوية التي توليها حكومتي للتنمية المستدامة، من جهة أخرى، قامت سلطنة عمان، منذ نهضتها الحديثة في عام ١٩٧٠، بقيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، بالشروع في برنامج شامل لتحقيق التنمية المستدامة. والواقع، أننا من البلدان النامية التي أعطت القطاع الاجتماعي أقصى اهتمامها منذ السبعينات. ومنذ ذلك الوقت، بذلت السلطنة جهدا كبيرا لجعل الفرد العماني الهدف الأسمى لخطة التنمية في عمان، وأيدت هذا الالتزام بقوة وتابعته عن كثب القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة السلطان وحكومته. فقد بذلوا كل ما يمكن جهد وموارد في سبيل حماية مجتمعنا من الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. وخطت الحكومة أيضا خطوات واسعة في مجال إدماج المرأة، حتى تستطيع أن تشارك في جميع جوانب التنمية في عمان.

وقد جاء انعقاد مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، في عام ١٩٩٥، في الوقت المناسب بالنسبة لسلطنة عمان، حيث صادف المرحلة الأولى من إقرار رؤية مستقبل الاقتصاد العماني من خلال برنامج عمان ٢٠٢٠. ورؤيتنا للمستقبل قائمة على عدة مبادئ، أهمها تنمية الموارد البشرية من أجل تمكين مواطني عمان من المشاركة الفعالة بكل طاقتهم في إعداد عمان لاستقبال الألفية.

وعلى أساس المبادئ التوجيهية التي وضعها مؤتمر القمة، المعقود في كوبنهاغن، في مجالات عديدة، خطت سلطنة عمان خطوات واسعة في ميدان التنمية الاجتماعية. وتشمل الملامح البارزة أوجه التقدم في الخدمات التعليمية – التدريبية الأساسية، والرعاية الصحية، وفرص العمل المنتج وتوفير الموطن الملائم للسكان. ونفخر أيضا بأننا خفضنا معدل وفيات الرضع من ٢٥٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في السبعينات إلى ١٨ رضيعا لكل ١ ٠٠٠ مولود، كما أفادت منظمة الصحة العالمية مؤخرا.

وقد زودت أمانة هذه الدورة بتقرير إقليمي شامل عن التنمية الاجتماعية في السلطنة، ويتضمن مزيدا من التفاصيل عن تلك الإنجازات.

ومرة أخرى يصادف انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة متابعة لمؤتمر القمة، أيضا، إعداد خطتنا الخمسية السادسة. ولا شك أننا سنستفيد، مرة أخرى، من

مناقشات هذه الدورة، ومداولاتها وتوصياتها. ويؤكد التزامنا بالمشاركة تضامننا مع المجتمع العالمي فيما يتصل بالتوصيات المقدمة في المؤتمرات الدولية المختلفة، في هذا المجال.

لقد لعب حضور المؤتمرات المختلفة دورا رئيسيا في جهود السلطنة للقيام بفعالية بوضع سياسات تشريعية لتعزيز التنمية البشرية في السلطنة، وقد ألقت مداولات المؤتمر ضوءا على أوجه القصور، فأتاحت لنا الفرصة للقضاء عليها.

وقبل أن أختتم، أود أن أضم صوت بلدي وممثليه إلى صوت الملايين الذين يعيشون في فقر حول العالم، والمحرومين من الاحتياجات الأساسية لمستوى معيشة مقبول. وآمل صادقا أن تؤدي هذه الدورة إلى تعاون وجهد متضافرين من جانب جميع البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمحتاجين، مما يساعدنا، بدوره، على التقدم نحو عالم تسوده العدالة والسلام.

ومن هذه المنصة، تناشد حكومة سلطنة عمان، أولا، الدول الصناعية والمتقدمة النمو أن تقدم المساعدة للبلدان التي تعاني من هذه المشاكل.

وهذه المساعدة ستؤدي إلى نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي مستقر يخدم مصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، نناشد البلدان الصناعية والمتقدمة النمو أن تتجنب التمييز عند تقديم هذه المساعدة، سواء كان هذا التمييز على أساس اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

ونرى أن عالمنا اليوم أصبح، دون شك، كيانا آخذا في الاندماج، بشكل غير مسبوق.

ويؤمن بلدي بالحاجة إلى التعاون الدولي في كافة الميادين بين الشمال والجنوب من ناحية، وفي إطار نصف الكرة الجنوبي من ناحية أخرى. وبذلك يمكننا تحقيق هدف المجتمع الدولي الذي ينعم بالسلم والأمن، وهو الهدف النهائي لمؤسسي الأمم المتحدة.

وإنني أشكر الجمعية العامة أن أتاحت لي هذه الفرصة للتعبير عن أفكار وأماني بلدي وممثليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونورابل سيتي زهرة سليمان، وزيرة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية في ماليزيا.

السيدة زهرة سليمان (ماليزيا) (تكلمت بالانكليزية): تتقدم ماليزيا بالتهنئة لك، سيدي الرئيس، على انتخابك رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده“. إن هذه الدورة الاستثنائية تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا. فأملنا الذي نتوق إلى تحقيقه هو أن يكون بوسعنا بلوغ مرحلة جديدة من التفاهم والتعاون في معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ذات الاهتمام المشترك لنا جميعا.

إن انتهاء الحرب الباردة وظهور التكنولوجيات وطرق الاتصال الجديدة قد أعطانا أملا جديدا وفتح لنا نافذة الفرصة لتنظيم وتركيز عقولنا، وجهودنا، ومواردنا نحو تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية لشعوبنا. فقد كانت تحدونا آمال عريضة في أن نتمكن من خلال مردود السلام من القضاء على الفقر قضاء مبرما وتحسين الرفاه الاجتماعي للشعوب. ويتضرر من الفقر شخص واحد من كل خمسة أشخاص في العالم بصفة أساسية في البلدان النامية، ومعظم المتضررين من النساء. ولم يغب عن بالنا أن من يطحنهم الفقر هم الفئات المهمشة التي تشمل المعاقين والمشردين. ولا يستطيع بلد في العالم أن يتجاهل القدرة والطاقة البشرية التي يتمتع بها كل شخص من أجل التنمية الكاملة والمتكافئة لمجتمعاتهم. وتشهد تجارب العقود السابقة على ذلك بالتأكيد.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المنعقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، أهم جهد دولي للوصول إلى توافق في الرأي والتزام على مستوى العالم إزاء العمل من أجل القضاء على الفقر. وقد تعهد زعماؤنا، ولا سيما دولة رئيس وزراء ماليزيا، بتأييد القرارات والبرامج المتفق عليها في كوبنهاغن بغية القضاء على الفقر عن طريق التدابير الوطنية، كضرورة ملحة للبشرية أخلاقيا، واجتماعيا، واقتصاديا.

إن هذه الدورة الاستثنائية التي تنعقد في توقيت مناسب كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لاستعراض وتقييم تنفيذ توصيات القمة، تحملنا مسؤولية التعهدات التي قطعناها على أنفسنا في وقت سابق. ويؤكد موضوع هذه الدورة وهو ''تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة'' مجددا على التزامنا بتناول قضايا التقدم الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وتحسين الحالة الإنسانية والاندماج الاجتماعي.

لقد جعلتنا العولمة أكثر إدراكا لمدى الترابط الذي نحن عليه بالنسبة لتحديات التنمية الاجتماعية. ويتسارع هذا الإدراك مع التطور السريع في وسائل النقل والاتصال، كما أن تزايد إمكانية الوصول إلى رأس المال، والسلع، والأفراد والأفكار يسهل انتقالها عبر الحدود.

وتتقاسم الدول متعددة الأعراق والأوجه، مثل ماليزيا، جميعها نفس الآمال والمخاوف فيما يتعلق بالحالة الإنسانية. وينبغي إخضاع العولمة لدراسة شاملة ودؤوبة من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى المساواة في الدخول من خلال التوزيع العادل للثروة. فلقد أثارت حتما توقعات كبيرة بين مواطنينا بشأن دور الأمم المتحدة كمحفل للتصدي للعولمة وعواقبها بالنسبة للمجتمعات، وفي تهيئة الأرضية المشتركة لاتخاذ تدابير مشتركة حيال الشواغل والمشكلات العالمية.

ومن المفارقات أنه مع انطلاق هذه الألفية الجديدة، لا يزال الفقر وتفاوت الدخول يمثلان أضخم التحديات التي تواجهنا. ويبين لنا واقع الأمر أنه ما زال علينا أن نلبي على نحو كاف احتياجات مجتمعاتنا لمستويات لائقة من المعيشة، والغذاء، والإسكان، ومحو الأمية، والتعليم، والصحة، والعمالة. فهناك أكثر من بليون نسمة ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. كما أن ما يزيد على ١٥٠ مليون طفل يعجزون عن الذهاب إلى المدرسة. وهناك ٥٠ مليون طفل على الأقل معاقون ذهنيا أو بدنيا يسبب عدم كفاية التغذية. ويتزايد تعداد السكان في العالم بمعدل نحو ٨٠ مليون نسمة سنويا. والفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. ويستهلك ما يقل عن ربع سكان العالم ثلاثة أرباع مواده الأولية. ولا يزال العنف الاجتماعي يمارس ضد الأقليات، والنساء، والأطفال بلا هوادة في جميع أنحاء العالم. كما أن ويلات المخدرات، والجريمة العابرة للحدود، والأمراض الفتاكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تتوقف عند الحدود، وتواصل الانتشار بسرعة. وكذلك، فإن تواتر إقدام المراهقين على ارتكاب الجرائم بدءا من السرقات الصغيرة حتى التخريب وتكوين العصابات، آخذ في التزايد. وفي هذا السياق، علينا جميعا أن نتأمل في القضية التي تواجهنا: هل يمكن للفوائد المرجوة للعولمة أن تعوض هذه القضايا الاجتماعية التي لا تقل عنها أهمية، بالنظر إلى أن تلك التحديات تتجاوز قدرة أي دولة على مواجهتها بمفردها.

ومع ذلك، فإننا نجتمع في ظل هذه التحديات لمواصلة الحوار والتعاون من أجل إيجاد بيئة ممكنة للنمو المستدام للعمالة الإنتاجية، ووضع البرامج الملائمة لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة في إطار صميم التنمية الاجتماعية، والعمل من خلال ذلك، على الحد من الفقر توطئة للقضاء عليه في نهاية المطاف.

وتنتهج ماليزيا منذ عام ١٩٧١ سياسة وطيدة الأركان للقضاء على الفقر. فقد تواصل التركيز خلال الخطط المتتالية للتنمية الوطنية على هذا الغرض، مع تحديد أهداف ذات أجل محدد، ووضع استراتيجيات محددة مع تحديد الفئات المستهدفة. ويتم إدماج هذه الفئات في المسار الاقتصادي الرئيسي بإتاحة الإمكانية لحصولها على القروض الصغيرة، والإسكان منخفض التكاليف والتدريب على العمل المدر للدخل. وعلى الرغم من أن هذه البرامج قد تضررت إلى حد ما عندما عانت ماليزيا من الانكماش الاقتصادي في منتصف عام ١٩٩٧، فقد تمكنا من النهوض من عثرتنا والتغلب على هذا الوضع، تحت القيادة التي لا تكل لزعمائنا، والحكم الديمقراطي القوي، والنمو الاقتصادي والأساسيات الاقتصادية السليمة. كما أننا نحرص باستمرار على تحديث تنمية مواردنا البشرية تحقيقا للمرونة في العمل وتعزيز فرص العمل الضرورية من أجل تماسك المجتمع وحمايته.

غير أن ماليزيا تدرك أن التصدي لقضايا التنمية الاجتماعية يتطلب تعاونا أكبر على كافة الأصعدة، وقد حرصت دائما على إشراك جميع الوكالات الوطنية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وترتبط ماليزيا ارتباطا كاملا بشواغل البلدان النامية، ولا سيما حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧، ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية.

وفي هذا القرن الذي تبرز فيه أهمية الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية لتكملة وتعزيز جهود الحكومات الوطنية الرامية لمعالجة قضايا التنمية الاجتماعية، فلا تزال الدولة هي الفاعل الأساسي الذي يكفل نجاح البرامج الاجتماعية للتنمية. والدول وحدها هي القادرة على سن التدابير الفعالة لتحقيق أهداف البرنامج العالمي. ولا يمكن أن يكتب النجاح لبرنامج العمل العالمي إلا إذا أوفت الدول بالتزاماتها بتنفيذ التطلعات العالمية محليا بصورة منسقة.

لقد تعلمت ماليزيا درسا قويا مؤداه أن المسلك وليس الاستعداد الفطري، هو الذي يحدد علو شأن المرء. وعندما نتقاسم هذه الدروس مع أصدقائنا، فإننا نجدد عزمنا هنا على التصدي لهذه القضايا وإيجاد حلول لها. ونحن على استعدادنا للتعاون مع الجميع لتلبية تطلعات شعوبنا في الرفاه الاجتماعي والأمن، ويتطلع وفدي للعمل مع كافة الممثلين في المداولات على بحث القضايا المعروضة علينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل ألجيرنون ألان، وزير الإسكان والتنمية الاجتماعية في جزر البهاما.

السيد ألان (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يشرفني حقا أن أحظى بمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده، في الوقت الذي تتجمع فيه دول العالم لتواصل السعي الإنساني النبيل لإيجاد نظام حقيقي للعدالة. ويود وفدي في البداية أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، يا سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لاستعراض ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥. ونحن واثقون من أنكم، نظرا إلى حكمتكم ودبلوماسيتكم، ستقودون هذا المؤتمر ذا الأهمية الفريدة إلى نتيجة ناجحة.

وإني أنقل إلى هذه الدورة الاستثنائية التحايا وأطيب الأمنيات من الحاكم العام، ورئيس الوزراء، والحكومة والشعب في كُمنولث جزر البهاما. ويود وفدي أيضا أن

يعرب عن تقديره لحكومة سويسرا على عرضها استضافة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين وعلى الترتيبات الممتازة التي أعدت لهذا التجمع في مدينة جنيف الجميلة هذه.

إن جزر البهاما أرخبيل يتكون من ٧٠٠ جزيرة وجزيرة منخفضة تغطي تقريبا ٠٠٠ ٨٠ ميل مربع، أو ٠٠٠ ٢١٥ كيلومتر مربع، في المحيط الأطلسي. وطبيعة بلدي الأرخبيلية تفرض متطلبات خاصة ومفرطة لمضاعفة استخراج الموارد العامة.

وفي اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث الذي اختتم مؤخرا في جنوب أفريقيا، أشار رؤساء الحكومات إلى ضرورة اغتنام الفرص التي أتاحتها العولمة مع تقليل مخاطرها إلى الحد الأدنى. وقبل كل شيء، شددوا على أهمية تركيز التنمية على الإنسان. والتنمية المركزة على الإنسان ينبغي بالضرورة أن تهتم بالقضاء على الفقر من خلال العمل الحازم في شراكة مع كل قطاعات المجتمع المدني وفي إطار منهج متكامل ومتعدد الأبعاد؛ وصيانة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، وتهيئة بيئة تمكن الشعب من تحقيق التنمية الاجتماعية؛ وتشجيع الاندماج الاجتماعي؛ وتحسين وتعزيز إطار التعاون الوطني بروح من الشراكة.

وهذه الالتزامات أعادت التأكيد بشكل أساسي على الالتزامات المبرمة قبل خمس سنوات، عندما أكدت أمم العالم في إعلان كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، على أن الفرد البشري هو محور التنمية. وها نحن تتاح لنا في فجر القرن الحادي والعشرين فرصة ممتازة لإعادة التأكيد على إيماننا بالجنس البشري وإعادة التزامنا بالقضاء على الفقر، والعمل على تحقيق العمالة المنتجة الكاملة وتعزيز الاندماج الاجتماعي لإقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع.

وجزر البهاما، بوصفها دولة ديمقراطية صغيرة، تشاطر العديد من البلدان النامية الأمل في أن تمضي هذه الدورة الاستثنائية بشكل أكثر شمولا إلى توجيه الإرادة السياسية والموارد البشرية والمالية نحو تحقيق الأهداف والمقاصد النبيلة لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وينبغي أن يهمنا جميعا أن محنة الفقراء والشعوب والأمم المهمشة في العالم لم يطرأ عليها تحسن منذ أن أبرز الالتزام العالمي لأمم هذه الأرض قبل خمس سنوات تقريبا.

وجزر البهاما، بوصفها بلدا صغيرا في منطقة البحر الكاريبي، تلاحظ بوجه خاص أن النظام الاقتصادي العالمي السائد والكتل الاقتصادية والتجارية القوية لا تكترث للطبيعة الاجتماعية والاقتصادية الهشة للبلدان النامية بوجه عام، والدول الصغيرة مثل جزر البهاما بوجه خاص، عندما تُتخذ القرارات من منظور قصير النظر.

وقد ظل كمنولث جزر البهاما، طوال سنوات عديدة قبل مؤتمر قمة كوبنهاغن، وبصفة خاصة منذ انعقاد مؤتمر القمة، يسعى إلى تعزيز وتعميق ديمقراطيته، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال تشكيل شراكات اجتماعية استراتيجية بين الحكومة والقطاعات الحيوية في المجتمع المدني، ويسن ويؤسس تشريعات وممارسات لتحسين الأحوال الاجتماعية للقطاعات الضعيفة والمهمشة في مجتمعنا.

وها نحن ندخل الألفية الثالثة بأدنى معدل للبطالة في تاريخنا، بلغ ٧ في المائة. غير أن للفقر أبعادا متعددة ولا يمكن أن يقاس على نحو فعال بمستويات الدخل والثروة وحدها. فمما له نفس الأهمية قياس المشاركة الاجتماعية، وتعليم الكبار، ومتوسط العمر المتوقع، ووفيات الأطفال الرضع والحصول على المياه النقية والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ولذا فإننا نقوم بتحسين برامج الرعاية الاجتماعية، وزيادة فرص الحصول على السكن المناسب لمستوى الدخل

وتوفير تعليم جيد وتدريب المهارات للأعداد المتزايدة باستمرار من سكان جزر البهاما. ونركز من جديد على النهوض بنظم الدعم الاجتماعي. وقد سعينا إلى منفعة المجموعات الفقيرة المهمشة من خلال التأمين الوطني وبرامج أخرى، وزادت استحقاقات المساعدة للمسنين، والمعوقين، والأطفال المعرضين للخطر والعاطلين عن العمل. ونلاحظ بوجه خاص توسع برنامج وجبة الغذاء المدرسية على الصعيد الوطني، الذي استفادت منه أسر عيددة مهمشة في جميع أرجاء جزر البهاما.

ولذا فإنه ما من شك في أن سياسات التنمية الاجتماعية تكون أكثر فعالية بكثير عندما تقوم على المعلومات الوافية. وفي هذا الصدد، سيشكل إحصاء عام ٢٠٠٠ أساسا لدراسة ترمي إلى تحديد خط أدنى للفقر فيما يتعلق بعوامل مثل التغذية، والإسكان ودخل الأسرة لتحديد موقف جميع الأسر المعيشية في جزر البهاما.

ومن أجل كفالة الإنصاف والكرامة في سوق العمل ولتحسين العلاقات الصناعية لتحقيق التقدم الاجتماعي للدولة، تعرض حكومة جزر البهاما الآن على برلمانها مجموعة من قوانين العمل التي ستمر بالعملية التشريعية خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذه السنة. وسينظم هذا التشريع، في جملة أمور، الجمعيات التعاونية، وينص على الحد الأدنى من شروط العمالة وكذلك الحد الأدنى من الأجور، وتحسين الصحة والأمان في مكان العمل، ويطبق سياسات وآليات لصالح النقابات وعلاقات العمل.

ونحن نهدف إلى صياغة مجتمع آمن، ومستقر وعادل وإلى التشجيع على احترام التنوع وتحقيق المساواة بين النساء والرجال؛ وعلى هذا، تجدر الإشارة إلى أن المرأة تحتل مناصب رئيسة البرلمان، ورئيسة القضاء في جزر البهاما، وثلاث وزيرات في الحكومة ونصف الأمناء الدائمين للوزارات في جزر البهاما.

وسعينا خلال السنوات الماضية إلى تحسين أوضاع الأشخاص المسنين، وفيما يتعلق بالأشخاص المسنين بوجه خاص، اتبعت الحكومة على نحو دقيق التوصيات المنبثقة عن احتفال الأمم المتحدة بالسنة الدولية لكبار السن، وأنشأت لجنة وطنية لوضع سياسة شاملة بشأن الأشخاص المسنين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرم (جمهورية إيران الإسلامية)

وفي ميدان التعليم، تسعى جزر البهاما إلى توسيع المرافق المدرسية والتدريب المهني وتمديد سن الالتحاق الإلزامي بالمدارس من ١٤ عاما إلى ١٦ عاما.

وعلى الجانب السلبي، شهدنا زيادة في الأمراض المزمنة غير المعدية التي يعزوها الخبراء الطبيون إلى نوعية الحياة. فأمراض السكتة الدماغية، والسكري، والجراح، وبعض أنواع مرض السرطان تسبب في بلانا نسبة ٥٠ في المائة من عدد الوفيات. ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز أكبر قاتل للشباب بين سن ١٥ و ٤٤ عاما في بلدنا. والرعاية الطبية التي توفرها لمرضى الإيدز هي حسبما أعتقد، من أفضل أنواع الرعاية المتوفرة في المنطقة. علاوة على ذلك، ثمة عناية خاصة توفر لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من المريضات الحوامل، الأمر الذي يأخذ بخفض عدد الأطفال الذين يولدون مع احتمال وجود المرض لديهم منذ بدأ الحمل بالبرنامج في عام ١٩٩٧.

وقد جاء على لسان الحائز على جائزة نوبل للسلام، رجل الفلسفة واللاهوت والصلاح، الراحل الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن، هذا التصريح العميق الذي يمكن أن يكون هاديا لنا في ختام كلمتي:

”عندما يحيك الأشرار دسائسهم، يجب على الصالحين أن يضعوا الخطط للتصدي لها. وعندما يلجأ الأشرار إلى إشعال الحرائق والتفجير بالقنابل، يجب على الصالحين أن يلزموا أنفسهم بأمجاد المحبة. وحينما يسعى الإشرار إلى إطالة أمد وضع راهن على نحو غير عادل، يجب على الصالحين أن يسعوا إلى وضع نظام حقيقي للعدالة“.

وهذه الدورة الاستثنائية ستوفر مرة أخرى الرؤية العالمية والعزم والطاقة للنهوض بأمم العالم عموما، وبكمنولث جزر البهاما الحبيبة خصوصا، إلى مستويات جديدة من العناية والرحمة والتمكين، فيما ”نسعى إلى وضع نظام حقيقي للعدالة“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد النبي عبد الله الشواله، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في البحرين.

السيد الشواله (البحرين): إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أمثل وفد بلادي البحرين في هذا التجمع الدولي الهام، ويشرفني أن أنقل إليكم جميعا تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين وتمنيات سموه بنجاح أعمال هذه الدورة. كما يسرني أن أهنئكم وأحييكم، سيدي الرئيس، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق. وأتوجه باسم دولة البحرين بالشكر والتقدير لمعالي السيد أدولف أوجي رئيس الاتحاد السويسري على الترتيبات المتميزة لهذه الدورة وعلى الحفاوة التي لقيناها من الحكومة السويسرية الموقرة أثناء تواجدنا في هذا البلد الصديق.

تشارك دولة البحرين في هذه الدورة بكل اهتمام وحماس وبقناعة تامة بأهمية التنمية الاجتماعية للجميع وعلى رأسها التنمية البشرية، وذلك إيمانا منها بأن رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة وأن الإنسان هو غاية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووسيلتهما. ولقد ترجمنا هذه القناعة في شكل إنجازات ملموسة وواضحة حازت على تقدير واعتراف المجتمع الدولي. فقد أكدت التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البحرين احتلت المركز الأول للتنمية البشرية بين الدول العربية والدول النامية لسنوات متتالية، وأنها لا تزال تحتل موقعا متقدما جدا بين كافة دول العالم في هذا المجال على الرغم مما تواجهه من صعاب وتحديات من بينها ضيق المساحة الجغرافية، وارتفاع الكثافة السكانية، ومحدودية الموارد البشرية والطبيعية.

ويجسد التقرير الوطني لدولة البحرين والمقدم لهذه الدورة ما حققته برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تطور وتقدم على صعيد القضايا الاجتماعية التي تناولتها مقررات كوبنهاغن.

إن لدولة البحرين تجربة متميزة في مجال التنمية الاجتماعية ركيزتها الاهتمام المطلق بالصحة والتعليم والتدريب وتهيئة فرص العمل وتوسيع مظلة الضمان والتأمين الاجتماعي وتوفير مختلف برامج الرعاية الاجتماعية. كما عنيت الدولة بالتعليم وجعلته في صدارة اهتماماتها واعتبرته أداة لتمكين الجميع من الإسهام الفعال في بناء مجتمعاتهم.

وبلغت الرعاية الصحية في البحرين مستويات متقدمة تجاوزت ما تدعو إليه المنظمات الدولية. وتمكنت الدولة من تحقيق أهداف برنامج الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ قبل بلوغ التاريخ المقرر له بسنوات. كما حرصت الدولة على إيلاء العناية والرعاية اللازمتين لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين والمسنين والعجزة والأحداث والأطفال الذين لا عائل لهم.

وفي البحرين، نعتبر أن التدريب وسيلة مثلى وأساسية لتحقيق القيمة المضافة للتعليم ولتمكين قوانا العاملة من مواكبة التطورات التقنية والصناعية المتسارعة. وتسعى الدولة بشكل حثيث وبكل جدية لتوفير فرص العمل للمواطنين، رجالا ونساء، وتحقيق مشاركتهم واستفادتهم من مشاريع التنمية الاقتصادية، وضبط معدل البطالة عند أدنى الحدود المقبولة. كما أن جهودا مماثلة ومكثفة تُبذل لتفعيل دور المرأة ولدعم مشاركتها في مسيرة التنمية الاجتماعية بكافة أشكالها وتعزيز دورها ومساهمتها في الحياة العامة وصياغة مستقبل المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص بالطفولة باعتبارها مستقبل الأمة ومحط آمالها. ولتحقيق فعالية أفضل لعملية الاندماج والمشاركة والتكامل الاجتماعي فإن الدولة حققت نجاحا ملحوظا في جهودها الرامية إلى توسيع قاعدة مؤسسات المجتمع المدني والارتقاء بدور الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية.

لقد كان انعقاد مؤتمر كوبنهاغن عن التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ بمثابة تتويج لسلسلة من المؤتمرات والقمم العالمية، وحدثا فريدا في تاريخ الأمم المتحدة، اجتمعت فيه الدول بذلك المستوى الرفيع لأول مرة لمناقشة القضايا الاجتماعية التي تتمحور حول القضاء على الفقر، وتوسيع العمالة المنتجة، والحد من البطالة، وتحقيق التكامل الاجتماعي. ولا شك أن إدراج هذه القضايا في جدول أعمال القمة الاجتماعية يُعد اعترافا من المجتمع الدولي بأنها تشكل تحديا صارخا للأسرة الدولية، وتدخل ضمن اهتمامات منظومة الأمم المتحدة، وتستدعي التوصل إلى صيغة جديدة من التعاون الدولي لمواجهتها.

والآن وبعد مضي خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن، ونتيجة للتحولات الكبيرة التي شهدها العالم وخلفتها العولمة وسياسات تحرير المبادلات التجارية وإعادة الهيكلة الاقتصادية، فقد بات واضحا أن هناك العديد من العقبات والتحديات التي واجهت بل عرقلت تنفيذ مقررات وبرامج عمل كوبنهاغن في الكثير من الدول. ولذلك فإن دولة البحرين تشارك الأسرة الدولية الدعوة إلى مراجعة واستعراض ما تم تحقيقه من تلك المقررات والبرامج، وإلى تكثيف الجهود وتعزيز التعاون الدولي على مستوياته المختلفة، وتعبئة القدرات التي تملكها الأمم المتحدة لصياغة نهج جديد وشامل هدفه ضمان التحرك والتنفيذ الجاد لكل ما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع والارتقاء بالقضايا الاجتماعية إلى مرتبة الأولويات العالمية.

إننا نأمل أن يشهد القرن الحادي والعشرون قيام نظام إنساني جديد في عالم يخلو من الحروب وشرور الفقر والبطالة ويتصدى لأسباب الحرمان والفاقة وغيرها من الأمراض الاجتماعية، وأن يسجل انطلاقا في مسيرات التنمية الاجتماعية في مختلف الدول من أجل تحسين نوعية الحياة للناس كافة وتمكين شعوب العالم من العيش برفاهية في ظل بيئة آمنة ومستقرة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أشكركم، ختاما، جميعا على حسن استماعكم، متمنيا لأعمال اجتماعكم كل النجاح والتوفيق.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى معالي السيد إيفان نيكوف، وزير العمل والسياسة الاجتماعية في بلغاريا.

السيد نيكوف (بلغاريا) (تكلم بالبلغارية، وقدم الوفد النص الانكليزي): يشرفني بشدة أن تتاح لي فرصة مخاطبة هذه الهيئة باسم حكومة جمهورية بلغاريا. ومن دواعي سروري أيضا أن أشترك في تقييم الإنجازات التي سجلت في عملية متابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية.

وفي عملية تنفيذ وثائق كوبنهاغن الختامية، استحدثت بلغاريا برنامجا وطنيا للتنمية الاجتماعية. ووضعت

تفاصيل هذا البرنامج بأوسع مشاركة من ممثلي المجتمع المدني ونوقش بتوسع في مؤتمر دولي نظّم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودعوني أسهب لدقائق قليلة في الخطوات التي اتخذتها الحكومة البلغارية لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في قمة كوبنهاغن.

لقد توخى البرنامج الحكومي لعام ١٩٩٧ ”بلغاريا ٢٠٠١“ تدابير محددة ترمي إلى منع زيادة إفقار السكان والزعزعة الاقتصادية العنيفة وشن إصلاح قانوني شامل تضمن، في المجال الاجتماعي، سن تشريعات هامة واعتماد مشاركات تقوم على المبادئ الاقتصادية الجديدة.

ونجحت الحكومة البلغارية في التغلب على أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة. وحققت استقرارا سياسيا وماليا، واضعة بذلك نهاية لعزلتها السياسية ومحولة إياها إلى منطقة استقرار وأمن في جزر البلقان.

كما أرست الحكومة سلسلة من التدابير لتخفيف حدة الفقر، بما في ذلك خلق دوافع للأفراد وأنشطة جماعية مدرة للدخل. ودعم هذه التدابير شركاء بلغاريا الاجتماعيون الذين تم الوصول معهم إلى اتفاقات تعاون بشأن تنفيذ الإصلاح وتنمية الإصلاح السوقي.

وشرعت الحكومة في إصلاح شامل لنظام الضمان الاجتماعي على أساس الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية، والمدونة الأوروبية للضمان الاجتماعي وخبرة البلدان المتقدمة النمو. ويعكس نظام الضمان الاجتماعي الجديد حقائق اجتماعية واقتصادية حالية، ويقدم حلولا واقعية للمستقبل. ويضم هذا النظام الثلاثي الأعمدة للضمان الاجتماعي التأمين الاجتماعي العام الإجباري؛ وتأمين المعاشات الإجباري التكميلي؛ وتأمين المعاشات التطوعي التكميلي.

وقد استفادت السياسة الاجتماعية للحكومة من المساعدات الدولية. ومع ذلك فقد قدمت ضمانات إضافية للسياسات المنفذة عن طريق التصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية والميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح، والبدء في مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي.

وبدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صوفيا، وضعت خطة وطنية لمكافحة الفقر ترمي، أولا، إلى الحيلولة دون نشوء فئات دائمة الفقر بسبب العمر أو نوع الجنس أو العرق، وثانيا حفز الأداء الاقتصادي الفردي في المعركة ضد الفقر.

وشاركت بلغاريا في مناقشات مجلس أوروبا وأعماله التحضيرية فيما يتعلق بمساهمته في هذه الدورة الاستثنائية. وهي تؤيد بالكامل المثل التي تجسدها هذه الدورة التي يتمثل هدفها في الأمن الديمقراطي على أساس من العدالة الاجتماعية.

وانضمت بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا إلى الاتحاد الأوروبي، إلى البيان الذي أدلى به في هذه الدورة باسم الاتحاد الأوروبي. وقد قمنا بذلك بوصفنا بلدا ملتزما بتطوير التماسك الاجتماعي على أساس الاقتصاد القائم على المعرفة.

وتؤثر العولمة في عدد متزايد من العمليات الاقتصادية والسياسية، باعتبار أن العالم يتشابك بصورة متزايدة في جميع جوانب الحياة. ولقد شكلنا قوات عمل طارئة للتعامل مع الصراعات في جميع أرجاء العالم، ويعتبر الوقت مواتيا الآن لاستحداث نظم لإجراءات الطوارئ لمواجهة المشاكل الاجتماعية، التي تعد من أسباب نشوء الصراعات. وإزاء هذه الخلفية، ومع مراعاة أن التنمية والنمو الاقتصاديين المستدامين شرطان مسبقان لتقدم المجتمع وحمايته، شنت بلغاريا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في مؤتمر منظمة

العمل الدولية في صوفيا مبادرة لإنشاء مجلس جنوب شرق أوروبا للتعاون الاجتماعي والاقتصادي في سياق ميثاق الاستقرار.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى معالي السيدة ماري باندا، وزيرة شؤون المرأة والشباب والأطفال في ملاوي.

السيدة باندا (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا المؤتمر الهام جدا وأن أقدم للجمعية، باسم حكومة وشعب ملاوي، بيانا بالجهود التي بذلناها ونبذلها نحو تنمية القطاع الاجتماعي منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥. وقبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أشكر حكومة سويسرا على استضافة هذا المؤتمر الهام جدا.

إن اقتصاد ملاوي يقوم على الزراعة، بوجود ٨٠ في المائة من القوة العاملة تعمل في هذا القطاع، المسؤول عن ٦٢ في المائة من مجموع صادرات البلد. ويتفشى الفقر في ملاوي التي يعيش ٦٠ في المائة من سكانها تحت خط الفقر. كما أن هناك خللا مرتفعا في التوازن بين الجنسين حيث تمارس المرأة، التي تشكل ٥١ في المائة من السكان، مشاكل اجتماعية – اقتصادية واسعة النطاق. وتتصف حالة الفقر في ملاوي بانخفاض مستويات التعليم، والتفاوتات بين الجنسين، ومحدودية الوصول إلى سائر الإنتاج والسيطرة عليها، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف الحصول على مياه الشرب المأمونة، والنمو السكاني المرتفع، وما إلى ذلك. وقد تفاقمت هذه الحالة من جراء وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقدر أنه يصيب ١٤ في المائة من السكان.

ومن بين الالتزامات العشرة التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، انتقت ملاوي خمسة منها بوصفها أخطرها فيما يتعلق بمعالجة القضايا المتصلة بتنمية القطاع الاجتماعي. والخمسة التي اختارتها هي الالتزام ١، خلق بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية؛ والالتزام ٢، القضاء على الفقر الواسع الانتشار؛ والالتزام ٦، تشجيع وتحقيق الوصول العالمي والعادل إلى الصحة والتعليم؛ والالتزام ٨؛ دمج الأهداف الاجتماعية في إصلاحات التعديل؛ والالتزام ٩، تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة لأغراض التنمية الاجتماعية.

واسمحوا لي أن أشرح بإيجاز التقدم الذي أحرزته ملاوي في إطار كل من هذه الالتزامات منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.

في خلق بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية، نفذت حكومة ملاوي، منذ تبنيها ديمقراطية تعدد الأحزاب في عام ١٩٩٤ إصلاحات سياسية ودولية لضمان سلامة وحماية ديمقراطيتها الناشئة. وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة مؤسسات لتعزيز هذه القضية، هي: مكتب مناهضة الفساد؛ وهيئة حقوق الإنسان؛ ولجنة القانون؛ وأمانة المظالم؛ ومحكمة التعويضات؛ والهيئة الانتخابية؛ ومحكمة القضاء الصناعي.

وتستعرض الحكومة أيضا عددا من القوانين لضمان تمشيها مع البيئة السياسية الراهنة. وفي الوقت ذاته، أشركت سياسة اللامركزية الحكومية الجماهير على مستوى القواعد الشعبية في صنع القرار.

وبغية القضاء على الفقر الواسع الانتشار، وضعت الحكومة برنامجا لتخفيف حدة الفقر. ففي عام ١٩٩٥، أصدرت الحكومة ورقة لإطار عمل السياسة من أجل تخفيف حدة الفقر. وكجزء من تنفيذ برنامج تخفيف حدة الفقر، استُهل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ نظام لرصد الفقر.

الاستراتيجية الأخرى التي اضطلع بها بصدد التصدي للفقر هي إنشاء صندوق ملاوي للعمل الاجتماعي.

وأنشأت الحكومة، بمساعدة من المانحين، شبكات أمان كوسيلة لتخفيف حدة الفقر. وهناك أيضا برامج ائتمانية للفقراء في الريف، تديرها الحكومة، ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص.

وفيما يتصل بالصحة، دعوني أصرح بأن مؤشرات ملاوي ظلت رديئة بالرغم من المدخلات الكثيرة. ولذلك وضعت حكومة ملاوي الخطة الوطنية الرابعة للصحة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وخدمات صحة الأطفال وخدمات صحية أخرى.

وسوف تغطي خطة ملاوي للصحة العديد من أهداف السياسة الصحية يشمل تنفيذ مجموعة برامجنا الصحية الضرورية، وإضفاء طابع اللامركزية على خدمات الرعاية الصحية والعمل بنظام استرجاع التكاليف/رسوم الاستخدام وتعزيزه.

وترمي الخطة الوطنية للصحة إلى التصدي الجدي لمسائل ذات صلة بأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي عام ١٩٩٩ استهل رئيس الدولة إطارا للعمل الاستراتيجي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ويرمي هدف الخطة إلى الحد من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي. ويتناول إطار العمل المسائل التالية المشتركة بين القطاعات: الثقافة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والشباب والتغيير الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والمركز الاجتماعي - الاقتصادي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وقنوط المرضى ويأسهم؛ والرعاية والدعم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليتامي، والأرامل من النساء والرجال؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية؛ الإعلام والتعليم والاتصالات بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ وتقديم التوجيه والفحوصات تطوعا وسرا.

وتتألف سياسة الحكومة بشأن التعليم من ثماني سنوات للتعليم الابتدائي الرسمي، وأربع سنوات للتعليم الثانوي وأربع سنوات للتعليم بالمرحلة الثالثة. ولتحقيق هذا الهدف، أُدخلت الإصلاحات التالية على هذا القطاع: بدء العمل بمجانية التعليم الابتدائي؛ تنويع الاستراتيجيات من أجل توسيع إمكانية الحصول على التعليم الثانوي؛ وتعزيز القدرة على توفير تدريب المدرسين وتنميتهم؛ وتحسين القدرة على توفير التعليم العالي؛ وإضفاء طابع اللامركزية على خدمات تنمية ودعم المدرسين؛ واستخدام الموارد على نحو يتسم بالكفاءة.

وفي محاولة لتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية من أجل القضاء على الاستبعاد الاجتماعي، طورت حكومة ملاوي آليات شتى لتعزيز حقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة. ويشمل بعض هذه الآليات إنشاء وزارة مسؤولة عن تقديم الخدمات للجنسين والشباب والمجتمع المحلي، وضمان التركيز الشديد على أوجه التباين بين الجنسين وقضايا الشباب؛ وإنشاء وزارة مسؤولة للمعوقين تابعة لمكتب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء؛ ومصادقة الحكومة على شتى اتفاقيات الأمم المتحدة، من قبيل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل؛ واستعراض جميع القوانين التي تميز ضد النساء والأطفال؛ وإنشاء مجلس وطني للشباب للعمل بصفته الإدارة الحكومية المعنية بقضايا الشباب.

واتخذت حكومة ملاوي أيضا خطوات هامة لتعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية. وتشمل الاستراتيجيات الجديرة بالذكر زيادة مخصصات الميزانية من أجل الخدمات

الاجتماعية وإنشاء صندوق العمل الاجتماعي الملاوي لتقديم التمويل للمشاريع على الصعيد الشعبي.

وأتعرض الآن بإيجاز لمشاكل تقدم القطاع الاجتماعي في ملاوي واحتمالاته في المستقبل. بالرغم من أن حكومة ملاوي أنشأت آليات شتى للنهوض بتطوير القطاع الاجتماعي، لا تزال توجد عدة مشاكل تقوض تنفيذ تلك الالتزامات. ومن الجدير بالملاحظة المشاكل التالية: مديونية البلد للمؤسسات المالية الدولية التي قلصت قدرة البلد على تقديم دعم كاف للقطاع الاجتماعي؛ الشروط التي تفرضها برامج التكيف الهيكلي أثرت تأثيرا سلبيا على برنامج تخفيف حدة الفقر؛ وهناك افتقار إلى القدرة البشرية والمالية اللازمة للتصدي بقدر كاف لبعض الالتزامات؛ الاحتياجات المتزايدة للرعاية الصحية تسبب ضغطا كبيرا على الموارد الشحيحة؛ ويؤثر وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة خطيرة على القدرة الإنتاجية لقوة العمل في البلد؛ وأخيرا، إيجاد فرص العمالة بقدر أقل من السرعة المطلوبة لاستيعاب قوة العمل الزائدة.

وأختتم كلمتي بأن أسجل أن حكومة ملاوي ملتزمة تماما بتهيئة بيئة مفضية إلى تحقيق التقدم الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتعزيز حصول الجميع على تعليم وخدمات صحية من نوعية عالية، وتحقيق الإدماج الاجتماعي وحشد الموارد وكفاءة استخدامها من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماري - جوزي جاكوبس، وزيرة الأسرة والعدالة بين الجنسين في لكسمبورغ.

السيدة جاكوبس (لكسمبورغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أؤكد موافقة بلدي على الموقف الذي أعربت عنه البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي من هذا المنبر.

بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القمة في كوبنهاغن، أصبح الآن واضحا، أكثر من أي وقت مضى، أنه يتعين علينا أن نمنح النظام الاقتصادي الجديد في العالم نظاما اجتماعيا عالميا جديدا. لقد جرى التعهد بثلاثة التزامات في كوبنهاغن ما تزال هامة حتى الآن: أولا، مكافحة الفقر والاستثناء الاجتماعي؛ وثانيا، الامتثال للمعايير الدنيا التي وضعتها منظمة العمل الدولية، ذات الصلة بالحقوق الأساسية للعمال، وتحقيق المساواة في الفرص وحظر عمالة الأطفال؛ وثالثا، زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية على الأقل إلى هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وتحقيق هدف مبادرة ٢٠/٢٠.

ويتعين علينا اليوم أن نسلم بأن هذه الالتزامات أبعد ما تكون عن التنفيذ. فالفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. وما زال الفقر يُوسّع قبضته. والبطالة آخذة في الزيادة، والاستثناء الاجتماعي يُهمّش عددا أكبر من الناس بصورة متزايدة كما أن الصراعات المسلحة آخذة في الزيادة.

ولا أرغب في توليد الشعور بأني أوجه ملاحظاتي إلى البلدان النامية بخاصة؛ بل على العكس من ذلك تماما، البلدان المتقدمة النمو مسؤولة تماما وبنفس القدر. فقد تكون مشاكل تنميتها الاجتماعية مغلفة بعبارات مختلفة، ولكنها موجودة يقينا. وفي لكسمبورغ، لم يتم القضاء على الفقر، ولا الاستثناء الاجتماعي بصورة خاصة. فالأشكال الجديدة من التنمية تعني أشكالا جديدة من الاستبعاد. وفي لكسمبورغ، أدى مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن إلى اتخاذ عدد من التدابير التشريعية وإنشاء هيئة وطنية لرصد التنمية الاجتماعية. وقمنا بالاشتراك مع شركائنا الاجتماعيين، بتحديد الإجراءات لمكافحة البطالة والاستبعاد الاجتماعي، وبدأنا سياسة نشطة لتحقيق تكافؤ الفرص. وفي داخل الاتحاد الأوروبي، زاد مؤتمر كوبنهاغن من دراية الناس بضرورة تعزيز التنمية الاجتماعية. فقد أهمل الأثر الاجتماعي

في أوروبا لفترة أطول مما ينبغي، وذلك بالرغم من أنه يمثل أفضل طريقة لتوثيق الصلة بين أوروبا ومواطنيها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وتحت رئاسة لكسمبورغ للاتحاد الأوروبي، وضع الاتحاد لأول مرة استراتيجية أوروبية للعمالة. وتابعت الرئاسة البرتغالية هذه المسألة بتنظيم مجلس أوروبي في لشبونة في آذار/مارس الماضي كُرس لمسألة الاتساق الاجتماعي دون غيرها. والعمالة عامل رئيسي في تحقيق التكامل الاجتماعي، ومع ذلك هناك كثيرون لم يعد يمكن تشغيلهم ويصعب إدماجهم اجتماعيا من خلال العمل. ولذلك، تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجيات تكميلية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي.

ولن تؤدي العمالة دورها في الإدماج إلا إذا تم الوفاء بمعايير ما أسماه جوان صومافيا بالعمل الكريم. ويعد اعتماد إعلان المعايير الدنيا للحقوق الاجتماعية بأغلبية ١٧٥ صوتا في عام ١٩٩٨، خطوة رئيسية إلى الأمام، ولكن يتعين علينا أن نتقدم إلى أبعد من ذلك. إذ يتعين علينا أن ندمج رسميا الامتثال للمعايير الاجتماعية في التجارة الدولية ونتخذ إجراء متعدد الجنسيات للرصد يكون ملزما قدر المستطاع. ويتطلب هذا الهدف اتباع جميع المنظمات الدولية لنهج متناسق، ويتطلب بخاصة مسؤولية جماعية فيما بين رؤساء الوكالات في جنيف وفي الأماكن الأخرى.

ولا يمكن الوصول إلى نظام عالمي واقتصاد يتسم بحسن الأداء، تتخذ فيه تدابير إيجابية لمكافحة البطالة وتوجد فيه سياسات فعالة ضد الغربة الاجتماعية إلا من خلال سياسة متسقة وطوعية، ضمن إطار قانوني.

فإذا أردنا أن تكون التنمية الاجتماعية توقعا حقيقيا بالنسبة للجميع، فينبغي أن تقوم البلدان الصناعية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المتفق عليه في كوبنهاغن. وقد حققت لكسمبرغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في العام الحالي. وتعتزم الحكومة أيضا رفع هذه النسبة إلى ١ في المائة قبل عام ٢٠٠٥.

ويتركز التعاون الإنمائي المقدم من لكسمبرغ في عدد قليل من البلدان وقع عليها الاختيار من بين البلدان ذات المؤشرات الأدنى للتنمية البشرية. وهذا النهج يمكننا من الاستجابة لرغبة محددة: إقامة شراكات اقتصادية واجتماعية وسياسية حقيقية مع نظرائنا. ووضع برامج تتناول مشاكلهم بصورة مباشرة. وحيث أن أمس الاحتياجات موجودة في القطاع الاجتماعي، فإن لكسمبرغ تخصص أكثر من ٦٠ في المائة من الأموال المقدمة منها للتعاون الإنمائي للبرامج الاجتماعية، لا سيما في مجالات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والنهوض بالمرأة والتنمية الريفية المتكاملة. وبالتالي، فإننا نتجاوز هدف مبادرة ٢٠/٢٠ بدرجة كبيرة.

وأود أن أشير أيضا إلى أن كل ما تقدمه من تعاون إنمائي تقريبا غير مشروط، وبالتالي، فإن جزءا كبيرا منه يفيد الشركات في البلدان الشريكة لنا. وجهودنا لن تكون فعالة إلا بقدر ما تدعمها المبادرات المحلية.

إن المبادئ التي تستند إليها أنشطة لكسمبرغ هي احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ونضيف إلى ذلك مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات، لا سيما في المجال الاجتماعي. وهذا ينطوي على التمسك بالنموذج الأوروبي للعدالة الاجتماعية، في نهاية المطاف.

العولمة ستكون ما نريدها أن تكون. ولذلك، فمن المهم أن نعيد تحديد مركز الأنشطة الاقتصادية حتى تخدم التنمية البشرية. هذا هو ما التزمنا به في كوبنهاغن. وسيكون الحكم علينا على أساس قدرتنا على تنفيذ التزاماتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تشوي سو هون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد تشوي سو هون (تكلم بالكورية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود، في البداية، أن أتقدم بتحياتي الحارة إلى السيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا ورئيس الدورة الاستثنائية. وأعتقد أن هذه الدورة ستكون مدينة بالكثير لمهارته وخبرته الدبلوماسية الموهوبة.

أود أيضا الإعراب عن عميق الامتنان للحكومة السويسرية على ما قامت به من إعداد ممتاز للدورة وعلى توفير كل وسائل الراحة الممكنة للوفود.

لقد مضت خمس سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج العمل في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاغن. وخلال الفترة قيد الاستعراض سعى المجتمع الدولي إلى تحقيق الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي، مع انضمام الهيئات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، بنشاط إلى هذه الجهود. ونتيجة لذلك، استُرعي انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا التنمية الاجتماعية واتخذت تدابير عملية المنحى في هذا الاتجاه.

لكن المشاكل مثل الفقر والبطالة – التي كانت موضع الاهتمام الأساسي في مؤتمر القمة – تفاقمت وبدأت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تواجه تحديات خطيرة.

والدليل على ذلك من واقع الإحصاءات التي تفيد أن عدد الذين يعيشون في حالة فقر حول العالم زاد من بليون نسمة إلى ١,٤ بليون في خمس سنوات وأن عدد الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة بلغ بليونا، بينما بلغت قيمة الديون الخارجية للبلدان النامية ٢,٥ ترليون.

ويمكن القول إن هذا انعكاس جزئي للجوانب المعاكسة للعولمة، التي تأتي بأرباح للبلدان المتقدمة النمو فقط وتفرض على الدول النامية الفقر والبطالة والخضوع الاقتصادي.

ويشكل استعمال القوة والإجراءات التعسفية التي تنتهك سيادة البلدان الأخرى عاملا آخر يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن القصف بالقنابل والجزاءات المفروضة على الدول السيادية والصراعات بمختلف أنواعها تهدد حق الشعوب في الوجود، وتجلب عدم الاستقرار وعدم التكافؤ الاجتماعي والجرائم، بل إنها تؤدي إلى نتائج ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق المجاورة.

ونرى أن التصدي لهذه التحديات يجب أن يكون المهمة الرئيسية للدورة الاستثنائية.

إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي اتحد حول الزعيم العظيم الجنرال كيم جونغ إيل، يخوض حاليا كفاحا شديدا في مواجهة صعوبات ومشاق متعددة من أجل تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء بلد قوي في المستقبل القريب.

ونبذل كل جهد ممكن في سبيل التغلب على نتائج سنوات عديدة من الكوارث الطبيعية، مع التصدي لمحاولات مستمرة من جانب قوى أجنبية لعزلنا وفرض حصار اقتصادي علينا. وبالرغم من هذه الظروف، تواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ السياسات الاجتماعية في مجالات مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية، مع تحمل المسؤولية الكاملة عن حياة الشعب.

ومن مظاهر نتيجة سياسة الجيش أولا وقيادة الجيش أولا، التي يتبعها الجنرال كيم جونغ إيل الموقر، أن بلدنا، وهو إقليم صغير نسبيا به عدد قليل نسبيا من السكان، يمكنه

الاستمرار في تطبيق سياسات اجتماعية لصالح الجماهير مع الدفاع عن سيادة البلد بحزم ومواجهة محاولات القوى المعادية للبلد لعزلنا وخنقنا.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستسعى، كما فعلت دائما، إلى تنفيذ سياسات اجتماعية محورها البشر، على أعلى المستويات.

وهذه الدورة الاستثنائية، التي تعقد في لحظة تاريخية ونحن في بداية قرن جديد، تتحمل مسؤولية كبيرة عن إعطاء أمل وثقة للجنس البشري في تحقيق قرن يسوده السلام والرخاء ويخلو من التحديات.

ويرى وفدنا أنه ينبغي لدى النظر في التدابير المحتملة لتنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن الاهتمام بصورة خاصة بالقضايا التالية.

أولا: سيلزم أن يكرس المجتمع الدولي جهوده لإقامة نظام اقتصادي دولي عادل. فالوضع الحالي، الذي يتسم بتفاوت حاسم في مستويات التنمية والقدرات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، لا يحتاج إلى عولمة، وإنما إلى نظام اقتصادي دولي عادل قائم على مبدأ احترام السيادة والمساواة والمنفعة المتبادلة.

إن التنمية الاجتماعية ترتبط، تاريخيا، بالتنمية الاقتصادية. ولا يمكن التوصل إلى حل لمشاكل مثل الفقر والبطالة إلا عند تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المهمة الأولى أمام البلدان النامية هي بناء اقتصادات وطنية مستقلة، وتعزيز القدرات الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة صياغة السياسات الدولية للتجارة والاستثمار، وإعادة تشكيل الهياكل المالية الدولية بطريقة من شأنها أن تزيد المعاملة التفضيلية والتمويل الإنمائي للبلدان النامية. كما ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لزيادة الصناديق الدولية للتعاون والتنمية، وخفض، أو إلغاء، الديون الخارجية؛ وإتاحة نقل التكنولوجيا بدون شروط.

ثانيا، ينبغي الالتزام التام في العلاقات الدولية بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وينبغي كذلك نبذ استخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في انتهاك لسيادتها، بدعوى حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية الأخرى، حيث أن ذلك يشكل محاولة سافرة لتدمير مبدأ احترام سيادة الدول الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى.

ثالثا، يجب رفع الحصار والجزاءات الاقتصادية التعسفية، وأن تسوى كل النزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات. وتبين لنا الوقائع أن تدابير الحصار والجزاءات الاقتصادية في جميع المنازعات على اختلاف أنواعها، كانت لها آثار سلبية فادحة على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ليس في البلدان المستهدفة فحسب، ولكن في البلدان والمناطق المجاورة، وأنها تهدد ذات وجود الآلاف من البشر.

لذلك، ينبغي الحيلولة دون اتخاذ تدابير الحصار والعقوبات الاقتصادية التعسفية بعد الآن. وينبغي أن تسوى النزاعات عن طريق الحوار والمفاوضات، وألا يسمح باستغلالها في أغراض سياسية على الإطلاق.

وحتى يتسنى معالجة مثل هذه القضايا بأسلوب سليم، يجب أن تبدي البلدان كافة تصميما قويا على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية التي تحددت في مؤتمر القمة العالمي. وإن المشاركة النشيطة للأمم المتحدة ووكالاتها مطلوبة، بصفة خاصة في هذا الصدد.

إن حكومة وشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف يسهمان في جهود المجتمع الدولي فيما

يتعلق بالاستقلال والتنمية الاجتماعية، من خلال حماية سيادتها وبناء بلد قوي ينعم بالرخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة شاستري علي، الأمينة الدائمة لوزارة التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية في ترينيداد وتوباغو.

السيدة شاستري علي (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالانكليزية): أشعر بالامتنان البالغ لإتاحة هذه الفرصة لي لتمثيل ترينيداد وتوباغو في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ففي عام ١٩٩٥، انضمت ترينيداد وتوباغو للحكومات الأخرى، وتعهدت بمكافحة الآثار المترتبة على الفقر باعتماد مبادرات من شأنها تحقيق أهداف العمالة الكاملة، وبناء مجتمعات العدل والأمان والاستقرار. لكن الفقر بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، لا يزال متفشيا بصورة مروعة.

ليس هناك خطر يتهدد البشرية في القرن الحادي والعشرين أشد من الفقر. ومن الشائع تعريف الفقر بعبارات مادية بحتة، كأن توصف الدولة بأن مواردها ضئيلة أو ليس لديها من الموارد ما يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية للغاية. ولكن الفقر نتاج عدة عوامل اجتماعية وثقافية أيضا. وينبغي ملاحظة أن الفقر والحرمان اللذين تعاني منهما بلدان عدة، هما عاقبة العلاقات الاقتصادية غير العادلة القائمة بين البلدان. لذا، كان من الأهمية بمكان إيلاء اهتمام كبير لهذه المسألة عندما نتصدى لقضية العولمة.

إن قمة الألفية التي ستنعقد في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ستكون محفلا مناسبا لرؤساء الدول أو الحكومات للتعهد بالالتزام بتسريع الجهود الرامية لتحقيق هدف الحد من الفقر بدرجة ملحوظة على مستوى العالم.

وعلى الرغم من العوامل الدولية الخارجية المنشأ التي تعمل ضد من هُم أقل قوة، ينبغي تعديل السياسات والأولويات بغية تهيئة البيئة الضرورية لتمكين البلدان من المنافسة على الصعيد الدولي. ويعني ذلك عدالة الوصول بغية تمكين البلدان من التكيف مع الاقتصاد العالمي وتحقيق تنمية بشرية مستدامة تحقيقا لأقصى درجات التفاعل بين المجتمع والبيئة الاقتصادية.

إن إعلان ومنهاج عمل كوبنهاغن يوفران فرصة لتحقيق مثل هذه التنمية من خلال التعهد بالقضاء على الفقر بالعمل على إدماج كافة القضايا الاجتماعية إدماجاً كاملا في عملية التنمية.

وحكومة ترينيداد وتوباغو، في إطار التزامها بدعم تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي، أقدمت على الفور على وضع سياسات استراتيجية بهدف التخفيف من حدة المشكلات التي تعوق النمو والتنمية الاجتماعية. وقد اتخذت الحكومة نظرة متكاملة بغية ضمان إدماج أهداف التنمية الاجتماعية في كل مجالات صنع القرار الحكومي.

وبدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، تم وضع البرامج على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية لتوسيع نطاق قضايا التنمية الاجتماعية لصالح الفئات الضعيفة. كما تبذل المحاولات من أجل الابتعاد عن النهج التقليدي للرفاه الاجتماعي، وتبني نهج آخر أكثر تلبية لاحتياجات التنمية والمشاركة، وخلق بيئة أكثر تمكينا للتنمية الاجتماعية من خلال الإصلاح الاقتصادي. وهذا الإصلاح يتجه نحو تحقيق الاستقرار للاقتصاد، الذي يعتبر بدوره شرطا أساسيا لتحسين نوعية الحياة لمواطنينا.

فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، خطت ترينيداد وتوباغو خطوات هائلة. وثمة مؤشر واضح على التقدم الذي أحرزناه في هذا المجال، يتمثل في ترتيبنا المرتفع في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٧. ومن الجهود

الجديرة بالإشارة في هذا الصدد إنشاء وحدة تغيير الإدارة من أجل القضاء على الفقر وبناء المساواة، في عام ١٩٩٧. وقد فوضت هذه الوحدة تنفيذ الاستراتيجيات الدائمة لتعزيز التكامل والتعاون بين الوكالات الحكومية، وكذلك تمكين المجتمعات المحلية الفقيرة حتى يكون بوسعها المشاركة في الحياة الاجتماعية بدرجة أكبر. ومن البرامج الإبداعية الناجحة لهذه الوحدة، برنامج ''تبني المجتمعات المحلية''، الذي بدأ تنفيذه في أيار/مايو ١٩٩٨. والاستراتيجية الأساسية لهذا البرنامج تقوم على إيجاد شراكة بين مؤسسات الأعمال والتجارة والمجتمعات المحلية الفقيرة بغية تحسين نوعية الحياة وتيسير التنمية المستدامة لهذه المجتمعات.

وفي جهد لتمكين الفقراء من خلال أنشطة الأعمال الحرة، تم وضع نظام للقروض الصغيرة على مستوى المجتمعات المحلية يتيح صرف قروض ميسَّرة للمحتاجين عن طريق مؤسسات محلية. ويقوم صندوق تنمية المجتمعات المحلية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٦ بمساعدة من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، بتمويل مشروعات البنية الأساسية للمجتمعات المحلية، وتقديم المساعدات الاجتماعية للمجتمعات التي ينتمي ٨٠ في المائة من المستفيدين فيها إلى الفئات محدودة الدخل.

وقد وضعت حكومة ترينيداد وتوباغو التعليم في صدارة استراتيجياتها لمعالجة مشكلة الفقر.

والتوسع في العمالة الإنتاجية نقطة محورية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل السياسة الرئيسية لترينيداد وتوباغو في زيادة الاستثمارات في القطاع غير النفطي، بهدف إيجاد فرص العمل في الوقت الذي يتم فيه تعزيز علاقات العمل السليمة.

وتركزت استراتيجيات الاندماج الاجتماعي التي اتخذتها الحكومة، على نهج يقوم على المشاركة، لضمان الحصول على توافق في الرأي بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكبرى.

وحرصت حكومة ترينيداد وتوباغو على دعم المشاركة السياسية وتعزيز الشفافية والمحاسبة في الحياة العامة من خلال وضع كتاب أخضر لتسليط الضوء على فعالية هيئة الأمانة، وقانون طهارة اليد في الحياة العامة، الصادر عام ١٩٨٧. ويجري في الوقت الراهن تعديل تشريعات أخرى بهدف تعزيز حقوق الإنسان وعدم التمييز، والتسامح، والاحترام المتبادل للتنوع البشري.

وظهرت عقبات وتحديات في طريق تنفيذ الاستراتيجيات، مثل عدم وجود استراتيجية شاملة للاتصالات، وتزايد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب، وإيجاد توازن بين المساواة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية. كما أن التهديد الذي يتعرض له استقرار الأسرة من جراء العنف الأسري وتزايد حالات الطلاق، يبعث على القلق الشديد.

ويجب بذل المزيد من الجهود للاستمرار في تحسين حياة شعوبنا والاستمرار في مواجهة التحديات المتمثلة في آثار العولمة على البلدان النامية. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى أن يساعد المجتمع الدولي في عملية إدماج هذه البلدان بصورة فعالة وعلى أساس المساواة في الساحة الدولية، بتوفير آليات الدعم اللازمة، التي تشمل توفير الموارد المالية الكافية. ومن المهم أيضا أن تشمل برامج التكيف الهيكلي، إذا لزم الأمر، عنصرا للتنمية الاجتماعية.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على دعم حكومة ترينيداد وتوباغو الكامل لأهداف مؤتمر القمة، الذي أعربنا عن التزام ملموس به باعتماد سياسات وبرامج للقضاء على الفقر وتشجيع العمالة المنتجة والاندماج الاجتماعي. ونؤيد اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات، حسب الاقتضاء، لتنفيذ الالتزامات العشرة المعتمدة في كوبنهاغن، التي تضمن جعل الإنسان محور التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.